كلية الحقوق

آثار برنامج صندوق النقد الدولى لمواجهة ازمة الدين العام الخارجى فى مصر

الباحث

محمد محمد نجيب الشرقاوي

Dr.mohamedelshrkawi@gmailcom.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

استهللنا البحث بتمهيد عن آثار برنامج صندوق النقد الدولى لمواجهة ازمة الدين العام الخارجى فى مصر من خلال مطلبين، فتناولنا فى المطلب الاول من الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى بمصر، والذى استعرضنا من خلاله الأليات التى وتناولنا فى المطلب الثانى من الآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى بمصر وقد انتهى الباحث من خلال البحث الي ان ما تقوم به مصر من اصلاحات اقتصادية وفقاً ليرنامج الصندوق هو حل مؤقت لن يأتى ثماره على المدى المتوسط ما لم يصاحبه اصلاحات للاختلالات الهيكيلية بالاقتصاد الكلى والجزئى المصرى وتنشيط القطاع الصناعى وحمايته واصلاح مستدام للعجز المزمن فى ميزان المدفوعات وان الازمة ستعود مرة اخرى بشكل اعنف فور انتهاء اثر المسكنات من بيع الاصول وذلك للاسباب الاتية:

١- ارتفاع خدمة الدين كأثر لأرتفاع أسعار الفائدة وتراكم الديون بمعدلات اعلى من النمو.

٢- حلول موعد استحقاق أصل الدين خلال عامى ٢٠٢٤- ٢٠٢٥.

٣- الاستمرار فى الادارة غير الرشيدة للديون فى مشروعات غير مدرة لعائدات بالنقد الاجنبى كقطار المونتريو.

٤- ضغوط السيولة المتزايدة كأثر لتخارجات رؤوس الاموال مع ضبابية مشهد الاقتصاد الامريكى والعالمى والاحتمالية المرتفعة لدخولهم فى ركود اقتصادى.

٥- تحديات الملاءة المالية.

٦- انخفاض قيمة الجنية المصرى كأثر لقيامها بطباعة النقد والاقتراض الداخلى دون ضوابط.

٧- انخفاض النمو الحقيقى.

٨- ارتفاع حدة المخاطر الجيوسياسية واثرها على اختناق سلسلة التوريدات العالمية وعلى ايرادات مصرمن النقد الاجنبى.

٩- ارتفاع مستوى عدم العدالة الاجتماعية والمساواة لمستويات غير مسبوقة كأثر لعدم العدالة الضريبية وهو ما ينعكس اثره على انخفاض الانفاق الحكومى الاجتماعى وارتفاع عجز الموازنة وارتفاع الدين الداخلى.

وأخيراً تنعكس الاثار الاقتصادية على الحياة الاجتماعية والسياسية من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والتعليمية لأبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، وهو ما يجب معه

مواجهة تلك الاثار باعداد الحكومة على الفور لبرنامج حماية اجتماعية فعال ومرن وقابل للتوسع حال اندلاع الأزمات، و برنامج شامل للعدالة الاجتماعية لتحقيق المساواة بين أفراد الشعب في الفرص، ومساعدة الأسر المتضررة من الأزمة والأكثر احتياجاً خلالها على الصمود من خلال....

أ- التوسع فى شبكة الضمان الاجتماعى

ب-خفض الرسوم الجمركية على السلع الغذائية الأساسية كاللحوم والدواجن لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد وفقاً لمعطيات الأزمة.

ت-الارتقاء المنظومتي: التعليم والصحة والعمل على توفير التغذية السليمة لطلبة المدارس والمعاهد والكليات.

ث-زيادة الأجور مع ربطها ببرامج تدريبية تؤدى إلى زيادة معدلات الإنتاج، وإنتاجية للعامل وتحسين حقوق العمال النقابية وتحسين المعاشات.

ج- إيجاد السبل لدمج الزكاة و الأنفاق الاجتماعى للفرد ضمن مصدر تمويل الانفاق الحكومى الاجتماعي، للحيلولة دون وصول تلك الأموال لغير مستحقيها.

ح- أن يشترط فى تقديم الدعم النقدى والعينى أن يتم تسليمه للأم وليس الأب، وأن يرتبط بانتظام الابناء الاطفال فى الدراسة والكشف الصحى الدورى عليهم.

خ- إنشاء صناديق ادخارية تكافلية للأسر مدعمة من الدولة، للمساعدة فى تعليم وزواج الأبناء والسكن والحج وذلك للأسر الفقيرة والمتوسطة.

د- النص دستورياً على حظر خصخصة القطاعين الصحى والتعليمى لما لهما من أهمية بالغة كأحد اهم آليات الحماية الاجتماعية مرونة وقابلية للتوسع فى مواجهة الأزمات.

ذ-سن تشريع يحدد هامش الربح للمنتج والتاجر مع فرض عقوبات مالية رادعة على مخالفته.

ر-سن تشريع يحدد نسبة الزيادة فى الايجارات سنوياً مع فرض عقوبات مالية رادعة على مخالفته.

Summary

We started the research with an introduction to the effects of the International Monetary Fund program to confront the external public debt crisis in Egypt through two requirements. In the first requirement, we discussed the economic effects resulting from the implementation of the International Monetary Fund program in Egypt, through which we reviewed the mechanisms that we discussed in the second requirement of the social and political effects resulting from the implementation of the International Monetary Fund program in Egypt. The researcher concluded through the research that what Egypt is doing in terms of economic reforms according to the Fund program is a temporary solution that will not bear fruit in the medium term unless it is accompanied by reforms to the structural imbalances in the Egyptian macro and micro economy, activating and protecting the industrial sector, and sustainable reform of the chronic deficit in the balance of payments. The crisis will return again in a more violent form immediately after the effect of the painkillers from selling assets ends for the following reasons:

1 -The increase in debt service as a result of the rise in interest rates and the accumulation of debts at rates higher than growth.

2 -The maturity date of the principal debt will be during the years 2024-2025.

3 -Continuing the irrational management of debt in projects that do not generate foreign exchange revenues, such as the Monterey train.

4- Increasing liquidity pressures as a result of capital outflows with the uncertainty of the US and global economic scene and the high possibility of entering an economic recession.

5 -Financial solvency challenges.

6 -The decline in the value of the Egyptian pound as a result of printing money and internal borrowing without controls.

7- Decrease in real growth.

8- Increase in the severity of geopolitical risks and their impact on the global supply chain bottleneck and Egypt's foreign exchange revenues.

9 -The level of social injustice and inequality has risen to unprecedented levels as a result of tax injustice, which is reflected in the decline in government social spending, the increase in the budget deficit, and the increase in domestic debt.

Finally, the economic effects on social and political life are reflected in the high rates of poverty and the low level of health and education care for the poor and middle classes, which requires confronting these effects by the government immediately preparing an effective, flexible and expandable social protection program in the event of crises, and a comprehensive program for social justice to achieve equality of opportunity among the people, and to help families affected by the crisis and the most needy during it to withstand through....

A- Expanding the social security network

B- Reducing customs duties on basic food commodities such as meat and poultry for a period of 6 months, renewable according to the data of the crisis.

C- Systemic advancement: education and health and working to provide proper nutrition for school, institute and college students.

D- Increasing wages while linking them to training programs that lead to increased production rates, worker productivity, improving union rights of workers and improving pensions.

C- Finding ways to integrate zakat and social spending per capita within the source of financing for government social spending, to prevent these funds from reaching those who do not deserve them.

H- That the provision of cash and in-kind support be conditional upon it being delivered to the mother and not the father, and that it be linked to the regularity of the children in their studies and their periodic health check-ups.

G- Establishing solidarity savings funds for families supported by the state, to help with the education and marriage of children, housing and Hajj for poor and middle-income families.

D- Constitutionally stipulating a ban on the privatization of the health and education sectors due to their great importance as one of the most important mechanisms of social protection, flexibility and expandability in the face of crises.

I- Enacting legislation that determines the profit margin for the producer and the merchant, with the imposition of deterrent financial penalties for violating it.

R- Enacting legislation that determines the percentage of increase in rents annually, with the imposition of deterrent financial penalties for violating it.

آثار برنامج صندوق النقد الدولى لمواجهة
ازمة الدين العام الخارجى فى مصر

تمهيد وتقسيم:-

إنه ومنذ نهاية القرن الثامن عشر لم تشهد مصر أزمة مالية عاصفة كما هي الآن. وذلك من بداية القرن التاسع عشر وتحديداً خلال حقبة حكم الخديوي إسماعيل مع اختلاف أسباب المشكلة الراهنة عن سابقها المشار إليها.

وحتي يستقيم الأمر وحرصاً علي مزيد من الشرح والتوضيح لتاريخ الأزمات المالية، التي مرت بها مصر نوجزها في عدة أزمات حصرية تاريخية من أزمة عام ١٨٧٥[١] وهي التي زامنت عهد سعيد باشا. حيث قام بالاقتراض غير المدروس وغير الرشيد مع ما شاب ذلك من فساد وعمولات مع تحديد نسبة فوائد لمالك القروض من بنوك أوروبية وصلت من ١٥ إلي ١٨٪ في ظل فائدة سائدة في ذلك الوقت لا تتجاوز ٧٪، وكان الاقتراض بهدف بناء القصور والملذات الخاصة للحاكم وحاشيته، ولدفع الجزية للباب العالي في الأستانة وهو ما أدي إلي زيادة نسبة التضخم، وذلك دون إقامة أي مشروعات صناعية أو زراعية تدر دخلاً بالنقد الاجنبى؛ ليصل الدين العام المصري في ذلك العهد إلي ١٨ مليون جنيه استرليني وهو ما كان يمثل خمسة أمثال إجمالي الإيرادات المصرية.

ثم أعقبه الخديوي إسماعيل في حكم مصر والذي كان أكثر من سابقه في الإنفاق والتبزير. وكان إقراضاً مع انتشار للفساد وبشكل شديد كما أنه قام بسحب القوة البشرية العاملة في المجال الزراعي بنسبة ٦٠٪ للعمل فى السخرة بمشروع قناة السويس مع ما يترتب على ذلك من تأثير سلبي في الناتج الزراعي الإجمالي.

---

(١) فى ظل وجود فائض فى ميزان المدفوعات البريطانية يقدر بنحو ٢١ مليون جنيه استرلينى خلال فترة الازدهار فى الاقتصاد البريطانى ما بين ١٨٥٥ – ١٨٦٠.

انظر فى ذلك الشأن تفصيلا

جلال أمين: قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمد على إلى عهد مبارك، دار الشروق، ٢٠١٢م، ص٥٤.

عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل- الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، (١٩٣٢ – ١٩٤٨)، ص٤٦.

دايفيد لاندز، بنوك وباشوات: ترجمة عبد العظيم أنس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص٨٩.

Marlowe. J. Spoiling the Egyptions Andre Deutsch, London, 1979, pp. 224 – 226.

وكذلك توجه أكثر بنود الصرف علي بناء القصور والملذات الخاصة للحاكم بل ووصل الأمر إلي استنساخ أحياء أوروبية بالكامل في مصر.

والأمر في نهايته أدي إلي نتيجة أكيدة ومتوقعة وهي احتلال بريطانى قرابة عقد من الزمن حيث ارتفعت مديونية مصر إلي ٩١ مليون جنية استرليني عام ١٨٧٦ كان الشطر الأكبر فيها لإنجلترا ثم لفرنسا.

بل وصلت نسبة خدمة الدين فى ذلك العام نحو ٨٠٪ من إجمالي الإيرادات السنوية لمصر. مما أدي إلي إفلاس البلاد، وضع الإدارة المالية والاقتصادية تحت رقابة بريطانية عام ١٨٧٥، وإنشاء صندوق للدين تحت رقابة الأوروبيين تكون فيه إيرادات الدولة تحت تصرفهم بحرية تامة، فرض سياسة التقشف الحكومي لخفض عجز الموازنة، وإلزام مصر بتعيين وزيرى الاقتصاد والمالية من قبل الحكومة البريطانية والفرنسية وكذلك التدخل في اختيار رئيس الحكومة المصرية، منح الدول الدائنة إدارة الموارد الضامنة للدين منها قناة السويس، **وفي نهاية الأمر**....انتهى بإحتلال بريطانيا لمصر وتخصيص من ٣٥ إلى ٤٦٪ من الإيراد الحكومي لسداد الدين الخارجي عن الفترة من عام ١٨٧٦ إلي عام ١٩٤٠ وبلغ ما قامت مصر بسداده من دين خارجي وفوائده ما يقارب من٣٦٠ مليون جنيه استرليني اى نحو ٤ اضعاف ما اقترضته.

ثم أعقبه أزمة عام ١٩٨٧ – ١٩٩٠ والتى جاءت عقب دخول مصر العديد من الحروب التى اجهزت على خطط التنمية لديها من حرب ١٩٦٧ والاستنزاف و ١٩٧٣ والذى أجبر الحكومة المصرية علي الاقتراض؛ لتمويل موازنة الحرب لشراء السلاح ولإصلاح ما دمرته الحروب في البنية التحتية.

ويمكن **إجمالي** الأسباب المؤدية لأزمة الدين المصري والتوسع فى الاقتراض خلال تلك الحقبة الزمنية...

أ- تحول الدولة المصرية من اقتصاد الاعتماد علي الذات إلي سياسة الانفتاح الاقتصادى التى قررها الرئيس الراحل أنور السادات مع ما يلازمها من تحرير السوق، وهو الذى كان من أسباب ارتفاع عجز الميزان التجارى بشدة كأثر لأرتفاع حجم الواردات من الخارج.

ب- سد عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن التوسع فى الإنفاق الحكومى الاستهلاكى

ت- سد عجز ميزان المدفوعات الناتج عن ارتفاع فاتورة الواردات. كأثر للانفتاح وعطش السوق للسلع الترفيهيه الاستهلاكية.

ث- التوسع في الإنفاق العسكري كفاتورة للحروب المتوالية التي خاضتها مصر عام ١٩٧٣ والتحول من التسلح السوفيتى رخيص السعر إلى المعدات الأوروبية " الغربية " باهظة الثمن، وعجز الصناعة المحلية المصرية عن سد حاجة القوات المسلحة المصرية[١].

ج- تحرير حركة رؤوس الأموال بهدف جذب الاستثمار الأجنبى. وهو ما أدى تقلبات شديدة فى حركة رؤوس الأموال مما نتج عنه ضغط مستمر على أسعار الصرف.

ح- توسع الحكومة المصرية في الاقتراض. "خاصةً قصير الأجل" مرتفع الفائدة وذلك لتمويل مشروعات البنية التحتية و إنشاء المدن الجديدة "كمدينة السادات وغيرها".

خ- عمل مشروعات دون دراسة جدوى كافية واعتبارها مشروعات قومية، "كمشروع فوسفات أبو طرطور وغيره".

د- الإدارة غير الرشيدة للدين مثل انخفاض معدل سحب مصر من القروض الأجنبية المتاحة لها و الذى بلغ نحو ٤١،٣٪ إلي جانب انتهاء مدة استخدامها مع ما يترتب علي ذلك من ارتفاع قيمة خدمة الدين.

ذ- انخفاض أسعار البترول عالمياً بشكل شديد. مما نتج عنه انخفاض في إيرادات الدولة عن صادراتها من النفط وكذلك انخفاض تحويلات المصريين بالخارج لنفس الفترة.

ر- الحوادث الخاصة بالإرهاب التي ضربت مصر خلال فترة الثمانيات و التسعينات، مما أدي إلي نقص عوائد السياحة " مصدر عملة صعبة سريع و مباشر ".

ز- حوادث شركات توظيف الأموال في تلك الفترة مما كان لها أبلغ الأثر في جمع مدخرات المصريين العاملين بالخارج من النقد الأجنبي والمضاربة بها في الأسواق العالمية وضياعها.

س- الاستغناء عن استيراد القطن المصرى (المحصول التصديرى الرئيسى لمصر خلال الاعوام السابقة) من الدول الكبرى، بعد استبداله بأنواع قطن أاخرى وبالالياف المصنعة.

ثم جاءت ازمة الدين الحالى ٢٠٢٢ والتى تتعدد اسبابها ما بين أسباب دائمة وأخرى مؤقتة وداخلية واخرى خارجية يمكن عرض إجمالى تلك الأسباب على النحو التالى...

---

(١) د. إيمان محمد خيرى السيد طايل: إدارة أزمة الديون الخارجية فى الدول النامية دراسة مقارنة بين مصر والمكسيك، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة طنطا، ٢٠٢١، ص٥٨، ٥٩.

د. جلال أمين: قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك، دار الشروق، ٢٠١٢، ص٥٦.

د. رياض صالح أبو العطار: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى، دار النهضة العربية ١٩٩٣، ص٧٣.

١) الإفراط المستمر فى الاقتراض وتجاوز خدمة الدين للحدود الآمنة مما ادى الى ارتفاع الدين الخارجى المصرى ليمثل الدين الخارجى نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى ٣٥،٥ بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مقارنة بنسبة ٣٢،٦٪ فى نهاية ٢٠٢١ وسجل الدين قصير الأجل حسب تاريخ الاستحقاق لإجمالى الدين الخارجى ١٨،٦٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل نسبة ١٧،١٪ فى نهاية ٢٠٢١ وليرتفع لزروته فى عام ٢٠٢٣ ليبلغ ١٦٥،٣٦١ مليار دولار وهو ما بلغ معه قيمة اقساط وفوائد الديون المستحقة على مصر فى عام ٢٠٢٤م لنحو ٣٢،٧٩ مليار دولار بنحو اكثر من ٤٠% من الايرادات الحكومية وفقاً لتقرير البنك المركزى للوضع الخارجى للاقتصاد المصرى.

٢) ارتفاع وتيرة خروج رؤوس الأموال من الداخل للخارج. مع ارتفاع نسبة الفائدة الأمريكية وما صاحب ذلك من تآكل الاحتياطى النقدى وشح السيولة (هروب رؤوس الأموال الساخنة).

٣) الانهيار المستمر لسعر صرف الجنيه المصرى، وما خلفه من انهيار أسعار الصادرات المصرية للخارج مع ارتفاع سعر الدولار الذى يسدد به الدين ومصاريف خدمة الدين وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة على الاقتراض دولياً وهو ما أدى الى ارتفاع تكلفة الدين الخارجى الحقيقية.

٤) انخفاض شديد من إيرادات مصر من قطاع السياحة كأثر لأنتشار كوفيد كورونا ولحرب غزة. مع الوضع فى الاعتبار أن هذا القطاع هو الأسرع فى حصد العملة الأجنبية لمصر.

٥) ارتفاع مستمر للعجز فى ميزان المدفوعات كأثر مباشر لارتفاع خدمة الدين وللعجز الشديد فى الميزان التجارى المصرى فى الحقبة الأخيرة مع ارتفاع تكلفة الواردات.

٦) ارتفاع مؤقت فى أسعار الغذاء عالمياً كأثر مباشر للحرب الروسية الأوكرانية مع ما تمثله تلك المنطقة من كونها سلة غذاء العالم فى إنتاج الحبوب؛ لأن معظم واردات مصر من القمح والأعلاف من تلك المنطقة. مما أدى إلى زيادة تكلفة فاتورة الاستيراد المصرية، ومن جانب آخر ارتفاع معدلات التضخم للغذاء فى مصر إلى مستويات غير مسبوقة.

٧) ارتفاع حدة المخاطر الجيوسياسية وعدم الاستقرار السياسى بمنطقة الشرق الاوسط والعالم كأثر للعدوان الإسرائيلى على غزة فى اكتوبر ٢٠٢٣م والصراع الدائر بين اسرائيل وحزب الله بلبنان

٢٠٢٣-٢٠٢٤ والحرب الخليجية اليمنية ٢٠٢٠-٢٠٢٣ والحرب الاسرائيلية الإيرانية ٢٠٢٤م وتبعاتهم والحرب الاهلية بالسودان والانقسام بليبيا وازمة سد النهضة بين مصر واثيوبيا[١].

٨) انخفاض ايرادات قناة السويس مع مخاوف المرور من البحر الاحمر كأثر لقيام الحوثيين باليمن بغلق جزئى لمضيق باب المندب وارتفاع أعمال القرصنة بتلك المنطقة. فضلاً عن انخفاض حركة التجارة الدولية كأثر للركود الاقتصادى العالمى.

وترتيباً على ما تقدم يتضح أن أسباب أزمة الدين الخارجى لمصر هى جملة أسباب متشابكة ومتداخلة ومترابطة. ونضيف إلى تلك الأسباب الاختلالات الهيكلية والسلوكيات غير الرشيدة للدولة التى تدفعها إلى مزيد من الاستدانة. مع ما يترتب على ذلك من عدم القدرة على سداد التزاماتها المالية ومضاعفة حجم المشكلة بشكل مستمر...

وهو ما دفع مصر الى اللجوء لصندوق النقد الدولى للحصول على ما يقارب مبلغ ٢٣ مليار دولار مقابل فرض عليها شروط صعبة على النحو ما سنوضحه فيما يلى...

اشتراطات الصندوق خلال برنامج من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٤:

١) ضبط الموازنة من خلال رفع الدعم تدريجياً وبشكل كامل عن المحروقات والطاقة وبيعها بالسعر العالمى لخفض عجز الموازنة مع تنقيح كشوف المستحقين لبرنامج الدعم، وإلغاء الدعم بشكل تدريجى عن مستلزمات الإنتاج الزراعى كالأسمدة والمبيدات الزراعية، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية مما أضر بالمواطن غاية الضرر.

٢) وقف كافة الإعفاءات الضريبية والجمركية للأنشطة الاقتصادية الحكومية. خاصةً السيادية كالجيش ومحاسبتهم بالأسعار التجارية للخدمات كالكهرباء.

٣) توسيع القاعدة الضريبية لضم القطاع غير لرسمى.

٤) زيادة الاحتياطيات من خلال ايجاد موارد سريعة للنقد الاجنبى من العاملين بالخارج و بيع الاراضى وغيرها.

٥) تمكين القطاع الخاص من خلال تخارج الحكومة التدريجى من القطاعات الإنتاجية المختلفة وإحلالها بالقطاع الخاص وهو ما بدأت به الحكومة من خلال طرح الشركات الحكومية

---

(١) كمثال لأيضاح الاثر الاقتصادى للمخاطر الجيوسياسية واثره على الحياة اليومية للمواطن فقد توقف مصر عن استيراد الغاز الاسرائيلى كأثر لحرب غزة والمخاوف من تفجير الخطوط وهو ما ادى الى عدم قدرة مصر على تشغيل محطات توليد الكهرباء بشكل كام وقطع الكهرباء لمدة ساعتين يومياً لتخفيف الاحمال ومواجهة الازمة.

بالبورصة بجانب بيع حصص فى عدد من الشركات لمستثمرين وإن كان الطرح بأبخس الأسعار وهذا من ضمن أهم التشوهات الهيكلية للأسواق.

٦) رفع أسعار الفائدة بهدف خفض التضخم وإلغاء تشوهات أسعار الفائدة بتثبيت سعر الفائدة لكل القطاعات، ورفع الدعم عن فوائد المبادرات المختلفة وهو ما يؤدى الى سحق الاقتصاد على نحو ما سنوضحه فيما بعد.

٧) تحرير سعر صرف الجنيه المصرى.

٨) خفض معدلات الأجور من خلال آليات تعديل الضريبة على الدخل أو فرض ضريبة جديدة أو زيادة حصة التأمينات والمعاشات.

٩) توقف التوظيف الحكومى وتسريح مئات العمالة من خلال برنامج المعاش المبكر[١] ثم مد سن التقاعد لسن ٦٥ سنة وعدم التجديد للعقود المؤقتة والموسمية وعدم تثبيتها وابتكار عقود جديدة كعقود التطوع للمعلمين بالتربية والتعليم للعمل بدون اجر على أمل التعيين فى المستقبل[٢].

١٠) تحرير حركة رؤوس الأموال من خلال إلغاء أى قيود أو ضوابط عليها. بهدف جذب رأس المال الأجنبى خاصةً غير المباشر.

١١) تحرير حركة التجارة الداخلية والخارجية وإزالة أى قيود على الواردات.

١٢) الالتزام الصارم بحقوق الملكية خاصةً الفكرية منها.

١٣) زيادة الضرائب غير المباشرة خاصةً ضريبة القيمة المضافة التى تطبق على السلع والخدمات.

هذا وقد مارس الصندوق ضغوطاً شديدة لرفع الدعم عن رغيف الخبز، لخفض عجز الموازنة إلا أن الحكومة المصرية رفضت هذا الشرط ثلاث مرات خوفاً من حدوث ثورات داخلية لا يحمد عقباها الا انها فى النهاية رضخت لإرادة الصندوق كما سنوضح فيما بعد.

---

(١) مع فشل الذريع للمعاش المبكر لأنه لم ينتج عنه سوى تقدم افضل العناصر فى الاجهزة الادارية والقطاعات الفنية والمصرفية بطلبات المعاش المبكر رغبة منهم بالانتقال لجهات عمل اخرى داخليا وخارجيا مع الحصول على امتيازات المعاش المبكر تم رفض الكثير من تلك الطلبات ووقف الامتيازات المصرح بها.

(٢) فى الدول المتخلفة لا تؤرق البطالة حكوماتها بل تسعى لعدم انخفاضها بشكل يساعدها على كسر شوكة النقابات واستخدام التعيينات كأداة سياسية. وجذب الاستثمار الاجنبى حيث تعتمد بعض الدول على ضعف النقابات العمالية وشبه انعدام الحماية الاجتماعية لأبناء تلك الطبقة كأداة لخفض الاجور والامتيازات المالية للعمال من معاش واصابة عمل وغيرها بما يمنح الدول ميزة نسبية فى انخفاض تكلفة عنصر العمل

د. ابراهيم النجار، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ٦٥

فالشروط التى وصفها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى هى شروط مجحفة للغاية من تقشف حكومى، وإلغاء الدعم وغيرها من إجراءات سبق طرحها فى المطلب الأول فكان من نتيجة ذلك ضرراً بالغاً بالمواطن. سواء محدود الدخل أو حتى الطبقات التى يمكن أن نعدها فى طبقة الأغنياء، وانهيار منظومة العدالة الاجتماعية والمساواة فى الفرص، فضلا عن سيطرة صندوق النقد على قرارات مصر الاقتصادية والاجتماعية مع معاناة مصر وشعبها من ويلات الدين والاستيلاء على أصولها وثرواتها.

وفى هذا المقام، يمكن تقسيم آثار تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى بمصر من خلال المطلبين الاتيين:-

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة على تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى بمصر.

المطلب الثانى: الآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى بمصر.

ويمكن إيضاح ذلك بشيء من التفصيل على النحو التالى....

المطلب الأول
الآثار الاقتصادية المترتبة
على تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى بمصر

أولاً: انخفاض معدل الطلب والإنتاج:

كان من نتائج أزمة الدين المصرى هو انخفاض حاد فى الطلب الحكومى. الا أنه استمر الارتفاع فى عجز الموازنة كأثر لارتفاع بند خدمة الدين فى الموازنة العامة للدولة وكذلك للانهيار الحاد فى الإيرادات الحقيقية العامة للدولة من ضرائب وغيرها (عند تقييمها بالدولار او اسعار السلع والخدمات) كأثر لحالة الركود الاقتصادى مع ارتفاع معدلات التضخم مع وجود ضغوط مجتمعية وسياسية على الدولة لزيادة الإنفاق على برامج الدعم الاجتماعى للحد من آثار الأزمة على المواطن محدود الدخل، وللحفاظ على ادنى مستوى الدعم بما يؤثر فى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الأخرى من استثمار وأجور بما أدى إلى رفع عجز الموازنة ويدفع ذلك كله الدولة إلى مزيد من الاستدانة كذلك أدى الانهيار للطلب الكلى بشقيه العام والخاص إلى حالة من الركود والكساد وبالطبع أدى ذلك بدوره إلى انخفاض حاد فى الاستهلاك الخاص كنتيجة لزيادة معدل التضخم والانخفاض الحاد فى دخول الأفراد بالإضافة إلى انهيار قيمة العملة المحلية وكذلك انهيار قيمة

الأصول وانخفاض أرباح القطاع الخاص وبالتالى تخفيض أجور العاملين بالقطاع الخاص بل وتسريح الكثير منهم.

هذا فضلاً عن الأثر النفسى للأزمة فى الضغط على الأفراد للحد من الاستهلاك، خوفاً من المستقبل وهو مايخفض من إستهلاك الأسر فيقتصر الأستهلاك على أساسيات الحياة فأنخفض الانفاق السنوى للأسر المصرية بنحو ٣٠% من ٣٣٧،٧ مليار دولار عام ٢٠٢١م الى ٢٦٢،٣ مليار دولار عام ٢٠٢٣م وهو مايتضح جلياً فى مبيعات السيارات خلال الأزمة مثال على ذلك انهيار قيمة واردات مصر من السيارت بنحو ٤٨% فى عام ٢٠٢٢م من ١،٧ مليار دولار فى عام ٢٠٢١م الى ٠،٨٧ مليار دولار فى عام ٢٠٢٢مقارنة بنحو ٢،١ مليار دولار فى عام ٢٠١٦م انخفض عدد السيارات المباعة فى مصر بنسبة ٧١% على أساس سنوى الى ٣٠،٥ الف سيارة خلال اول خمس أشهر من عام ٢٠٢٣م، وانهارت مبيعات حديد التسليح على نحو ما يوضحه الرسم البيانى التالى، وهو مايؤشر على حجم انهيار الطلب رغم ارتفاع سعر طن الحديد من ٢٠ الف جنية الى ٤٦ الف جنية خلال الفترة.

شكل رقم (٤٣) يوضح إجمالى الإنتاج والمبيعات لسلعة هامة وهى حديد التسليح وكذلك متوسط أسعاره[١]...

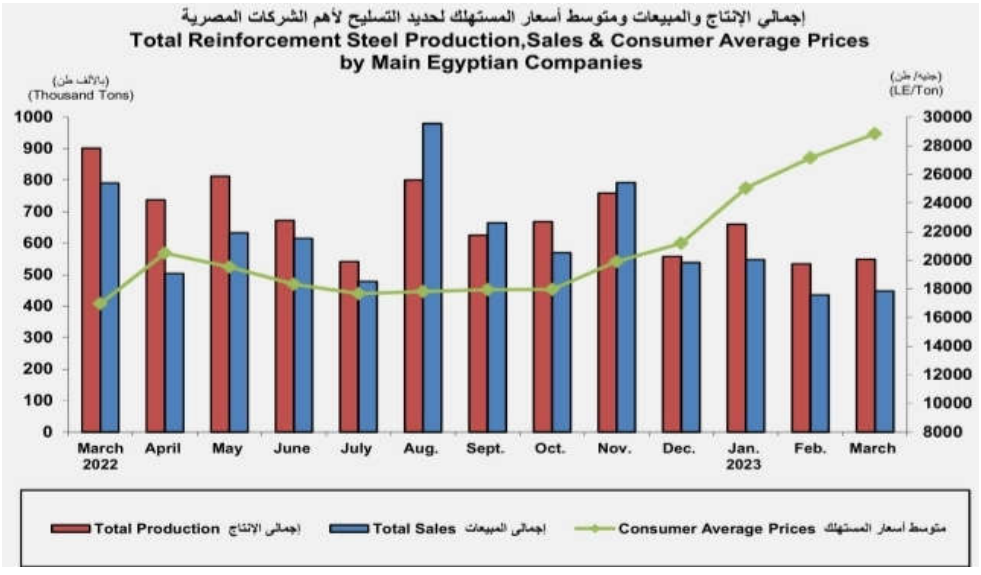

(١) **النشرة الاحصائية الشهرية البنك المركزى المصرى العدد رقم ٣١١ فبراير ٢٠٢٣ ص ١٤٥.**

وعلى الرغم من ارتفاع طن الحديد بهذا الشكل المبالغ فيه إلا أنه وكأثر لأنهيار الطلب وارتفاع أسعار الفائدة تكبد حديد عز خسائر بنحو ٨،٣ مليار دولار خلال الفترة من اكتوبر ٢٠٢٢ الى مارس ٢٠٢٣م وفقا للقوائم المالية للشركة، وهو ما يفسر أسباب تراجع القطاع الخاص وهروبه وهو المشاهد من انخفاض فى مؤشر مديرى المشتريات خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ حتى يونيو ٢٠٢٣م فنجد أن الأزمة وبرنامج الصندوق قد أديا الى انكماش مؤشر أداء القطاع الخاص (مؤشر مديرى المشتريات PMI)[١] على مدار ٢٤ شهر من أكتوبر٢٠٢٠ بقيادة قطاعات التصنيع والانشاءات، وتجارة التجزئة من ٥١،٤% الى ٤٦،٩% فى اكتوبر ٢٠٢٢م ثم استمر الانهيار ليصل فى شهر يناير٢٠٢٣م بسبب تعويم العملة وعدم القدرة على توفير مدخلات الانتاج لشح السيولة من النقد الأجنبى، والتقلص الحاد فى الطلب كأثر للزيادة الحادة فى تكاليف وأسعار الانتاج الى ٤٥،٥ نقطة وعادة ما يصاحب انخفاض هذا المؤشر ارتفاع فى معدلات البطالة.

ثانياً: تعميق انهيار قيمة العملة المحلية:

أدت الأزمة إلى تعميق انخفاض سعر صرف الجنيه المصرى أمام العملات الأجنبية خاصةً الدولار باعتباره عملة سداد الدين فقد انخفض الجنية المصرى من ٧،٣٥ ج للدولار فى يناير ٢٠٢٢ إلى ٧٢ جنيه للدولار بحلول ديسمبر ٢٠٢٣ ديسمبر بالسوق السوداء ثم استقر الجنية المصرى ما بين ٤٥ –٥٠ ج (الجنية يعادل ٢ سنت) اعتباراً من مارس ٢٠٢٤م فى السوق الرسمى والسوداء ويرجع ذلك إلى للتعويم الكامل تطبيقا لبرنامج صندوق النقد الدولى[٢] الا أنه عاود الصعود بحلول ديسمبر ٢٠٢٤ ليصل ٥٢ جنية للدولار.

ويرجع تعميق انهيار قيمة العملة إلى ارتفاع تدفق خدمات الدين وسداد الالتزامات الدولارية لخارج البلاد وارتفاع قيمة الواردات، وأيضاً كأثر لعدم استقرار النظام المالى والاقتصادى وانخفاض

---

(١) هو مؤشر يعبر عن اداء القطاع غير النفطى عبر استطلاع رأى يشمل ١٠٠ شركة من القطاع الخاص بقطاعات متنوعة ويتكون المؤشر من ١٠٠ نقطة ويعن الانخفاض عن ٥٠ نقطة الانكماش.

(٢) التعويم على مدار تاريخ مصر الاقتصادى لم يؤتى ثماره فلم يحقق طفرة انتاجية فارتفع عام ١٩٧٧ من ١،٢٥ الى ٢،٥ جنية للدولار وعام ٢٠٠٣ من ٣ جنية للدولار الى ٥،٥٠ جنية للدولار وعام ٢٠١٦ م ... ويرجع ذلك الى عدم توافر قطاع صناعى قوى قادر فى ظل خفض العملة على المنافسة فى الاسواق العالمية والتصدير وهو ما ادى الى استمرار رحلة هبوط العملة المصرية منذ ١٩٧٧م حتى تاريخه.

معدل الإنتاج ومعدلات النمو المصاحب للأزمة[١]. وكذا انهيار إيرادات مصر من النقد الأجنبى، كأثر لامتناع المصدرين والعاملين بالخارج[٢]عن تحويل أرباحهم للداخل عن طريق البنوك بالسعر الرسمى للدولار، وفى ذات الوقت تكالب المواطنين والمستثمرين على التخلص مما فى حوزتهم من النقد المحلى، واستبداله بالنقد الأجنبى أو الذهب للحفاظ على القيمة وأدى انهيار العملة إلى استحواذ الكثير من الشركات الأجنبية والصناديق على حصص لشركات مصرية بأبخس الأثمان مثل استحواذ الإمارات على حصص فى شركات "سوديك" و "بالم هيلز" العقاريتين والاستحواذ على باكين للبويات والاستحواذ على حصة حاكمة بالشرقية للدخان محتكرة صناعة السجائر بمصر وغيرها من الشركات وشراء الآف الأفدنة من الأراضى الصالحة للزراعة[٣].

ثالثاً: انخفاض معدلات الادخار والاستثمار:

أدى ارتفاع حجم الدين المصرى إلى انخفاض حاد فى معدلات الاستثمار، والادخار المحلى سواء فى القطاع العام أو الخاص، وذلك بسبب الانهيار الحاد فى الطلب العام، وانخفاض الأرباح وميل المستثمر نحو تقليل نفقاتهم وزيادة الادخار غير الإنتاجى إلى جانب تدافع المستثمرين على الخروج من الاستثمار لخارج البلاد، كذلك انخفضت تدفقات رؤوس الأموال للداخل مما أدى فى

---

(١) ويساهم فى ذلك سوء المناخ الاقتصادى ووجود مخاوف لدى المستثمرين فقام بعض المستثمرين المصريين بتأسيس صندوق استثمار أو شركة بالخارج وتم بيع حصصهم فى شركات مصرية كمثال قيام فريدة وياسمين خميس مالكى النساجون الشرقيون بتأسيس صندوق استثمار بانجلترا وبيع حصتهما بالنساجون الشرقيون له بما يعنى خروج أرباح الشركة للخارج بالدولار بحماية قانون الاستثمار ومن خلال البورصة ودون دفع ضرائب.

(٢) انخفضت تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى الربع الاول من العام المالى ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م بنسبة ٢٠،٩% لتصل الى ٦،٤ مليار دولار كأثر لتوقعاتهم بمزيد من انهيار العملة المصرية ووجود فجوة بين سعر الجنيه المصرى بالبنوك ٣٠،٨ للدولار وبين السوق السوداء قرابة ٣٨- ٤٣ للدولار، هذا فضلاً عن استغناء بعض الدول الخليجية خاصة السعودية والكويت عن الكثير من العمالة المصرية فضلاً عن رجوع البعض طواعية كأثر لأرتفاع تكلفة المعيشة فى تلك الول ورفعها الدعم عن الوافدين وفرضهم ضرائب جديدة ورفع اسعار الخدمات من كهرباء ومياه وغيرها.

(٣) كمثال تم شراء نحو ٣٠٠ الف فدان من قبل شركة الظاهرة الامارتية وحصلت فيها على امتيازات بالطرق والمياه والكهرباء لم تمنح للمستثمرين المصريين ومقابل ذلك تم بيع القمح المنتج من تلك الارض بالسعر العالمى للحكومة المصرية وبالدولار سدد بقرض من دولة الامارات العربية وقد بلغت تدفقات استثمارات الامارات المباشرة فى مصر بقيمة ٢،٠٥١ مليار دولار يليها السعودية ٤٧٢،٩ مليون دولار خلال عام ٢٠٢٣م كان الجزء الاكبر منها استحواذات على شركات مصرية.

نهاية الأمر إلى انخفاض الطلب الاستثمارى الكلى لشيوع توقعات لدى المستثمرين باحتمال حدوث أزمة دين، أو فرض الدولة مزيد من الضرائب والرسوم أو إحجام الدولة عن اتخاذ إجراءات تحفيزية للمستثمرين.

فأنخفض معدل الأدخار الى ١١% ثم ١٣% فى عامى ٢٠٢١ و ٢٠٢٢م مقارنة ب١٩% عام ٢٠١٩م وهو معدل متدنى للادخار مقارنة باليابان كمثال ٣٥% فى عام ٢٠٢٢م.

كما انخفض صافى الاستثمار الأجنبى المباشر للقطاع الصناعى فى عام ٢٠٢٣م بنسبة ٣٣،٤% الى ٣،١ مليار دولار مقارنة بالعام السابق ٤،٧ مليار دولار.

فضلاً عن توقف الإنفاق على البنية التحتية والإسكان والمشروعات القومية كذلك أدت ارتفاع المديونية إلى توجه ثمار النمو نحو سداد الدين وفوائده المتزايدة مما أدى إلى خفض معدل الادخار وعدم قدرة الدولة على استيراد السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج وفى النهاية أدى ذلك إلى بيع الأصول بأسعار منخفضة للغاية.

وفى المقابل ارتفع الاستثمار الأجنبى المباشر من ٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢٠٢١م الى ٩،٤ مليار دولار فى عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢م والذى يرجع لبرنامج الخصخصة وبيع الأصول وارتفاع الاستثمار الأجنبى بقطاع النفط والغاز.

رابعاً: ارتفاع العجز فى الموازنة العامة وانخفاض الاحتياطى النقدى:

أدت الأزمة إلى ارتفع العجز فى الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى الى ٥،٥١% فى عام ٢٠٢٣م بما يعادل ٣١٢،١٣ مليار جنية مقابل ٣،٣٧% خلال ذات الفترة من العام الماضى هذا رغم التقشف ووقف التعيينات الحكومية وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات الحكومية الى ٦٠٨،٩٦ مليار جنيه مقارنة بايرادات ٤٦٣،٠٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة ويرجع ذلك لأرتفاع المصروفات الى ١،٢٥٨ ترليون جنيه مقابل ٨٠٨،٥٢ مليار جنيه ويرجع ذلك بالساس إلى ارتفاع خدمة الدين بالموازنة إلى ٧١٣،٤١ مليار جنية لسداد الفائدة دون الأصل مقابل ٣٥٧،٨٧ مليار جنية عن ذات الفترة من العام السابق فضلاً عن أثر خروج رؤوس الأموال، وانخفاض الاستثمار وانهيار الطلب وشح السيولة فى التسبب فى حالة من الركود و ضعف فى حركة التجارة محلياً، ومع العالم الخارجى ومن ثم نقص حاد فى إيرادات الدول من رسوم وعوائد على استثماراتها المحلية، وإنخفاض فى عوائد الشركات والأفراد من الدخول والثروة.

ولـم يـؤدى برنـامج الصـندوق الـى انخفـاض العجـز فـى الموازنـة والـذى ارتفـع فـى العـام المـالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤م كأثر لارتفاع نصيب خدمة الدين بالموازنة فقد ارتفع نصيب خدمة الدين من الفوائد فقط فـى التسـع اشـهر الأولـى مـن العـام المـالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤م لنحـو ٥٠% مـن الموازنـة بمقدار ١،١٢٠ تريليون جنية بزيادة ٩٧،٥% عن نفس الفترة من العام الماضى والتى مثلت فيها الفوائد ٣٣،١% من الموازنة.

كذلك انخفض الاحتياطى النقدى كأثر للأزمة من ٤١ مليار دولار فى فبراير ٢٠٢٢ إلى ٣٤ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠٢٢ ويرجع الانخفاض كنتيجة لأرتفاع تخارجات رؤوس الأموال، ولأرتفاع الطلب على العملات الأجنبية محلياً باعتبارها ملاذاً آمناً للحفاظ على القيمة فى ظل الانخفاض المستمر، فى قيمة العملة المحلية وكذلك كان لانخفاض تحويلات المصرين بالخارج للداخل المصرى أثر بالغ فى انخفاض الاحتياطى الأجنبى باعتباره من أهم موارد النقد الأجنبى مع السياحة والتصدير الا أنه عاد وارتفع عقب برنامج الصندوق بشكل طفيف الى ٣٥،١ مليار دولار بحلول ديسمبر ٢٠٢٣م[١]، وذلك بما يغطى مدة ٥،٨ شهرا من الواردات السلعية من الخارج[٢] الا أنه وعقب قيام الحكومة المصرية بتحرير سعر صرف الجنية المصرى كاملاً تنفيذاً لبرنامج الصندوق وتدفق الاستثمارات الاجنبية كأثر لذلك ارتفع الاحتياطى من النقد الاجنبى ليبلغ ٤٦،٩٤٢ مليار دولار بحلول سبتمبر ٢٠٢٤م.

كما ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك بنسبة ٤،١ % خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٢ إلى ديسمبر ٢٠٢٢م لتصل الى ٤٧ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠٢٢ إلا أنه بالمجمل شهد صافى الأصول الأجنبية انخفاضاً بمقدار ٠،٠٢ مليار دولار خلال تلك الفترة كأثر لسداد مصر لخدمة الدين الخارجى.

---

(١) وقد جاء ارتفاع الاحتياطيات بدعم من وديعة قطرية بمليار دولار (لتصل الودائع القطرية الى ٤ مليار دولار) واخرى ليبيا ب ٧٠٠ مليون دولار (لتصل الودائع الليبية الى ٩٠٠ مليون دولار) حيث تبلغ قيمة الودائع العربية والخليجية لدى البنك المركزى المصرى ٢٨،٢ مليار دولار حتى مارس ٢٠٢٣ منها السعودية ١٠،٣ مليار دولار والامارات العربية المتحدة ١٠،٧ مليار دولار والكويت ٤ مليار دولار وهم يمثلون الجزء الأكبر من الاحتياطى للأسف.

(٢) النشرة الاحصائية الشهرية البنك المركزى المصرى العدد رقم ٣١١ فبراير ٢٠٢٣ ص ٧٠ – ٧٤ x مقدرة علي أساس الواردات السلعية خلال الفترة يوليو / سبتمبر من السنة المالية ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣.

كما يتبين من الجدول التالى أن مرجع جزء من ارتفاع الاحتياطيات النقدية هو ارتفاع حصة مصر من الذهب المورد من مناجم الذهب، وليس مرجعه زيادة فى السيولة من النقد الأجنبى حيث ارتفع احتياطى مصر الذهبى من ٦٩١٣ مليون دولار فى يونيو ٢٠٢٢ الى ٧٧٧٣ مليون دولار بحلول ديسمبر ٢٠٢٢م وليس كسيولة. بينما ارتفعت الأصول الأخرى بالنقد الأجنبي في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ كما دفعت الأزمة مصر إلى مزيد من الاقتراض لتوفير النقد الأجنبى تحت ضغط خروج رؤوس الأموال للخارج وكذلك لمواجهة متطلبات الشعب الاجتماعية والغذائية فى الداخل فضلاً عن ارتفاع فائدة الفيدرالى الأمريكى. مما أدى إلى مزيد من خروج رؤوس الأموال الأجنبية، للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة الأمريكى وهو ما أدى إلى زيادة تكلفة الاقتراض.

خامساً: خنق الجهاز المصرفى وشح السيولة من النقد الأجنبى:

مع استمرار الأزمة المالية الناتجة عن أزمة الدين المصرى قام القطاع المصرفى بفرض قيود على الائتمان للحد من السيولة، ومواجهة معدلات التضخم المرتفعة ويتواكب ذلك مع توسع الدولة فى الاقتراض من البنوك، وارتفاع حجم استثمارات تلك البنوك فى الأوراق المالية الحكومية بعد رفع أسعار الفائدة بها لتتجاوز نسبة ٣٢٪ بحلول ديسمبر ٢٠٢٤م.

ومثال لذلك...

فى يونيو ٢٠٢٣ بلغت استثمارات البنك الأهلى المصرى ٤٣٪ من إجمالى أصوله فى الأوراق المالية الحكومية وهو ما دعم ربحية البنك.

ولكن تقوم المشكلة فى حالة الاستثمار فى الأوراق الحكومية بالدولار.... فماذا سوف يحدث فى حالة سحب المستثمرين لودائعهم الدولارية بتلك البنوك؟ حتما ستكون عرضه للمخاطر.

ويشير التوزيع النسبى لأرصدة التسهيلات الائتمانية لغير الحكومة إلى حصول قطاع الأعمال الخاص على نسبة ٦١،٦٪ من إجمالى تلك الأرصدة فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ وحصل قطاع الصناعة على نسبة ٢٧،٩٪ من تلك الأرصدة، وحصل قطاع الخدمات على نسبة ٢٧،٤٪ من تلك الأرصدة، وحصل قطاع التجارة على نسبة ١٠،٤٪ من تلك الأرصدة، وحصل قطاع الزراعة على نسبة ٢،٤٪ من تلك الأرصدة، وحصلت "قطاعات أخرى" على نسبة ٣١،٩٪ من تلك الأرصدة.

ومن ناحية أخرى وكأثر مباشر لارتفاع الإصدار النقدى وحالة الركود التى يشهدها الاقتصاد انخفاض صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى بما يعادل ١٢٢،٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو/ديسمبر من العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وكان سبب هذا الانخفاض هو تراجع صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٦٩،٩ مليار جنيه.

كما انخفضت تحويلات العاملين المصريين بالخارج من ٣١،٩ مليار دولار ٢٠٢١-٢٠٢٢ الى ٢٢،١ مليار دولار فى عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣م.

فى المقابل ارتفعت عوائد السياحة من ١٠،٧ مليار دولار الى ١٣،٦ مليار دولار خلال ذات الفترة كأثر لأنخفاض قيمة العملة واثر ذلك على جاذبية القطاع السياحى المصرى.

كما ارتفع دخل قناة السويس كأثر لزيادة الرسوم من ٧ مليار دولار الى ٩،٤ مليار دولار خلال ذات الفترة.

ورغم ما أسلفنا عن القطاع المصرفى إلا أنه لابد ليس ببعيد عن الأزمة المالية وتأثيرها المباشر، لأنه يكفى وجود شكوك ومخاوف لدى المستثمر حتى ولو كانت غير مبررة وحقيقية، وذلك حول ضعف قدرة البنوك على تأمين السيولة ورد أموال المودعين حال الطلب أو قرب حدوث أزمة مصرفية، أو فرض ضرائب على أموال المودعين، وهو ما يؤدى إلى عمليات سحب جماعى للودائع ينجم عنها انهيار السيولة بالجهاز المصرفى بما يدفع البنك إلى بيع أصوله بخسائر، لتعويض نقص السيولة ووضع حد للسحب وسط حالة عدم الثقة بالجهاز المصرفى مما يؤدى إلى إحجام الأفراد عن إيداع أموالهم بما يخلق أزمة مصرفية.

كما أدت تلك الأزمة إلى زيادة معدلات تعثر لسداد الديون من الأفراد والشركات كأثر لحالة الركود وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض الدخول وارتفاع سعر الفائدة على القروض كذلك ارتفاع تكلفة استبدال الدين.

كما أنه قد خلق رفع اسعار الفائدة وتقويض الائتمان ...

١) ارتفاع معدلات التضخم على المدى المتوسط لما تسبب فيه من زيادة أحد عناصر تكلفة الانتاج وهو التمويل والذى تعتمد عليه بعض الشركات المصرية بشكل كلى فى شراء مستلزمات الانتاج واجور عمالها.

٢) خفض الطلب والاستهلاك على مستوى الشركات أو على مستوى الفرد وبالتالى خفض العرض والنمو الاقتصادى الحقيقى.

٣) زيادة كلفة الدين العام الداخلى والذى سطرته موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٥م بنحو ٧،٩٨ تريليون جنيه مع اقتراض داخلى اضافى فى ذلك العام المالى بمقدار ٢،٧ تريليون جنيه وارتفع بند مدفوعات الفائدة ليشكل ٥٠% من الموازنة بقيمة ١،٨٣٤ تريليون جنية مقارنة ٣٧% من الموازنة فى العام السابق بقيمة ١،١٢ تريليون جنية فكل زيادة ١% فى سعر الفائدة ترفع تكلفته على الدولة بنحو ٨٠ مليار جنيه وقد قام البنك المركزى المصر برفع اسعار الفائدة ٦% فى مارس ٢٠٢٤م بتكلفة اضافية على الدين الداخلى عند استبداله ٤٨٠ مليار جنية.

سادساً: أثر البرنامج على المتغيرات الاقتصادية (برنامج صندوق النقد الدولى):

وسوف نتناول هذا الأثر من خلال عدة محاور على النحو التالى....

(أ) أثر الأزمة على معدلات النمو: أدت الأزمة فى مصر إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى الحقيقى بشكل طفيف ليسجل نسبة ٣،٩٪ خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤،٤٪ خلال الربع الثالث من نفس العام.

وذلك كأثر للأزمة وأثرها من انخفاض الطلب والإنتاج والادخار والاستثمار، وما صاحبهم من انهيار الدخول والثروات الحقيقية وكذلك ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن الاكتناز نتيجة للخوف من المستقبل لدى المواطن[١]. وتشير البيانات للربع الثالث من عام ٢٠٢٢ إلى أن نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ جاء مدفوعاً بنمو فى قطاع السياحة، والمطاعم بلغ ٤٥،٥٪ تلاها نمو قطاع الاتصالات بنسبة ١٦،٣٪ ثم قناة السويس بنسبة ١١،٧٪ وأخيراً قطاع الصناعات التحويلية بنسبة ٩,٩٪ كما هو موضح بالشكل البيانى التالى.....

---

(١) حيث نجد أثناء الأزمة يتحول سلوك الأفراد من أبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة إلى الاستغناء عن السلع الترفيهية والكمالية ويظل طلبهم على السلع الأساسية كما هو أو ينخفض بشكل طفيف والتى أغلبها من الإنتاج المحلى مع تخزينها تحوطا من ارتفاع أسعارها وخوفا من اختفائها كما يرتفع حجم الأموال المخزنة بالمنازل وقت الأزمات ويكون سلوك الأفراد في وقتها عقلانيا في حين يتضرر من تلك السلوكيات الفقراء الذين لا يجدون مال لتخزين السلع وفى ذات الوقت يستغل التجار الأزمة وارتفاع الطلب على السلع الأساسية فى زيادة الأسعار وتخزينها خاصة الغذائية منها وهو ما يضر الفقراء أكبر الضرر ويساهم فى ارتفاع معدلات التضخم.

شكل رقم (٤٤)

رسم بيانى يوضح معدل النمو الحقيقى وبسعر السوق والتضخم[١]...

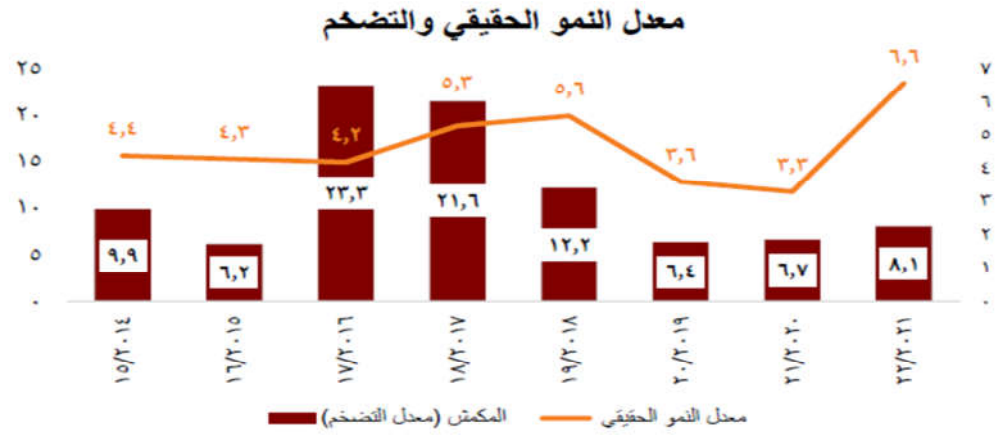

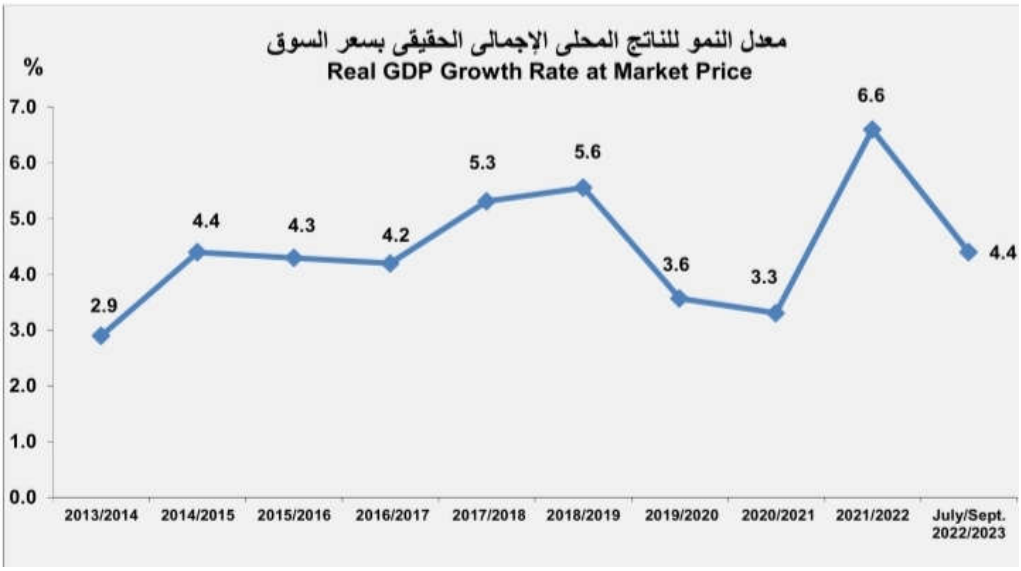

(١) التقرير النصف سنوى الصادر من وزارة المالية فى فبراير ٢٠٢٣م عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣م ص ٢٥.

أثر الأزمة على معدلات التضخم:

ارتفعت معدلات التضخم بالقطر المصرى كأثر مباشرة لأزمة الدين وانهيار الجنية المصرى والاستمرار فى التوسع طبع العملة المحلية هو ارتفاع معدلات التضخم كأثر لارتفاع سعر العملة الأجنبية "الدولار" بنحو ٣١،٦٪ أمام الجنيه المصرى نتيجة لانخفاض الأخير من ١٨،٨ جنيه للدولار فى يونيو ٢٠٢٢ إلى ٢٤،٧٤ للجنيه بحلول ديسمبر ٢٠٢٢ ثم تواصلت سلسلة الانهيار ليصل فى ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٧٢ جنيه للدولار بالسوق السوداء، ومن ثم إرتفاع أسعار الواردات خاصةً الأساسية وكذلك ارتفاع أسعار السلع المحلية التى يدخل فيها مكون أجنبى خاصةً فى ظل حالة انخفاض قيمة الصادرات.

كذلك ساهم ارتفاع معدل التضخم إلى قيام البنوك برفع سعر الفائدة لتصل ٢٥٪ على الإيداع للحد من السيولة فى السوق ومواجهة التضخم قدر الإمكان.

وقد أدى إتباع سياسة الصندوق إلى ارتفاع معدل التضخم السنوى بشكل هائل، ليسجل ٢٥،٨٪ وأيضاً ٣١٪ فى يناير وفبراير ٢٠٢٣ على الترتيب ووصل أعلى معدل للتضخم تم تسجيله تاريخيا فى فبراير ٢٠٢٣ ليصل إلى ٤٠،٣٪ فى سبتمبر ٢٠٢٣م أعلى مستوى تضخم فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افرقيا فى ٢٠٢٣ و٢٠٢٤م كما بلغ ارتفاع اسعار المواد الغذائية فى عام ٢٠٢٢م نحو ٦٠%[١].

---

(١) روبرتا غاتي، وفيديريكو بينيت، وهدى عاصم، ورنا لطفي، وجيانلوكا ميلي، وإلياس سوفانوف وعاصف إسلام . الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرجع سابق ص ١١، ١٢، المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية – صدمات اسعار الغذاء والوجبات الغذائية بين الاسر الفقيرة فى مصر – يناير ٢٠٢٣م موقع المعهد

فارتفعت اسعار الفاصوليا ١٧٥% خلال عام ٢٠٢٢ واللحوم ٦٨% والبيض ٥٧% والدواجن ٤٣%

انظر تفصيلاً فى هذا الشأن موقع بوابة وزارة الزراعة ٢٠٢٣/٢/٢٣م وموقع مركز العلومات واتخاذ القرار بمجلس الوزراء اسعار التجزئه.

وتوضح الرسوم البيانية والجداول التالية بشكل دقيق لمعدلات التضخم بمصر قبل الأزمة وخلالها بشكل دقيق...

شكل رقم (٤٥)

يوضح معدل التضخم العام والأساسى لأسعار المستهلكين ٪ (ديسمبر ٢٠٠٩ – ديسمبر ٢٠٢٢) [١]...

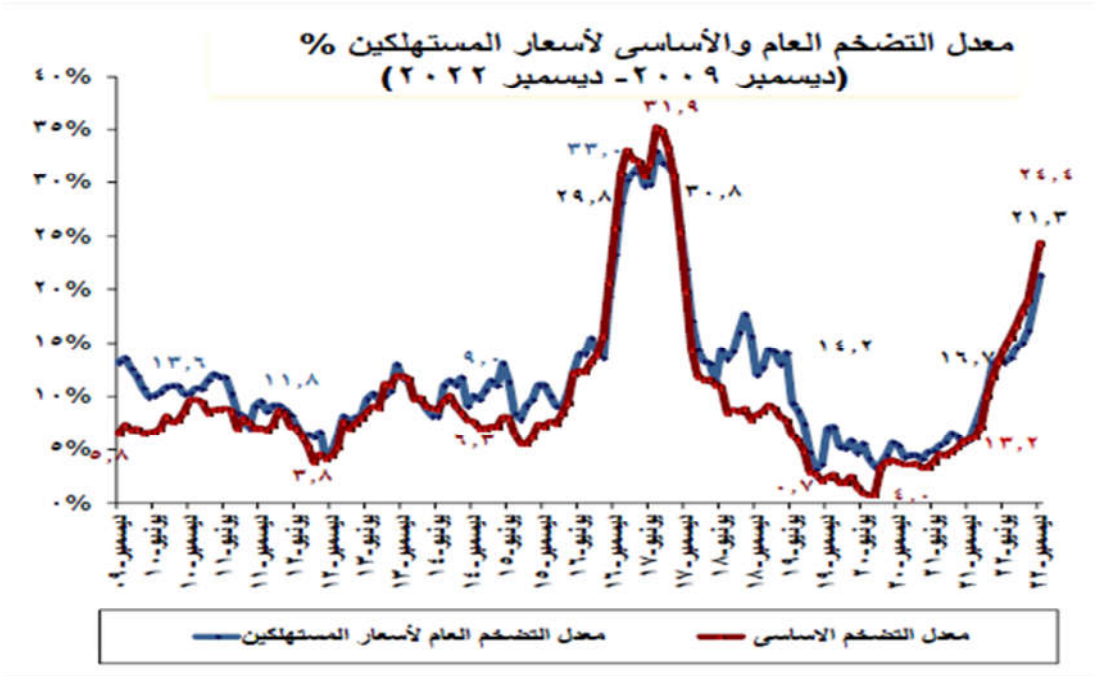

(١)التقرير النصف سنوى الصادر من وزارة المالية فى فبراير ٢٠٢٣م عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٣م ص ٢٦.

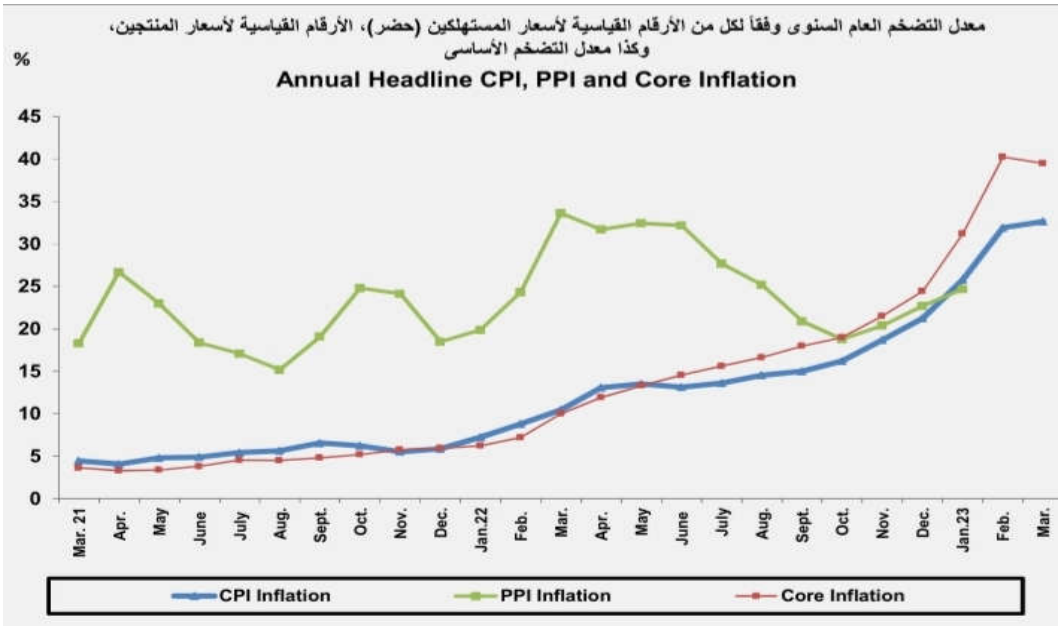

جدول رقم (٩٥) معدلات التضخم ومؤشر الاسعار المحلية %[١]

معدل التضخم السنوى % (الشهر / الشهر المناظر من العام السابق)	٢٠٢٢											٢٠٢٣
	فبراير	مارس	ابريل	مايو	يونيو	يوليو	اغسطس	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير
وفقاً للارقام القياسية لأسعار المستهلكين (حضر)	8.8	10.5	13.1	13.5	13.6	14.6	15.0	16.2	18.7	21.3	25.8	
وفقاً للأرقام القياسية لأسعار المنتجين	24.3	33.6	31.7	32.4	32.2	27.7	25.2	20.9	18.8	20.4	,,	..

من خلال الرسوم البيانية والجداول عالية يتضح تعرض الاقتصاد المصرى لعدة موجات تضخمية اعتباراً من عام ٢٠٢٢م كأثر لأنهيار قيمة الجنية المصرى

ونرى فى ذلك أن أرقام التضخم الواردة من التعبئة والإحصاء أقل بكثير من الواقع، ومثال لذلك فقد أعلن البنك المركزى المصرى فى يناير ٢٠٢٣ أن معدل التضخم هو ٢٦،٥٪ فى حين أنه فى نفس الفترة ارتفعت أسعار بعض السلع الأساسية مثل "بيض المائدة" من ٥٥ جنيها للطبق إلى قرابة ١٠٠ جنيها للطبق وأيضاً كيلو اللحمة من ١٦٠ جنيها إلى قرابة ٣٠٠ جنيها بنسبة ارتفاع

(١) المصدر للجداول التالية نشرة البنك المركزى الشهرية العدد ٣١١ فبراير ٢٠٢٣ ص ١٢١- ١٢٤: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

تقارب ١٠٠٪ وأستناداً الى ما سبق ذكره فأن أسباب التضخم وانهيار قيمة العملة المصرية ترجع إلى الآتى....

١- خفض قيمة الجنيه ورفع أسعار الفائدة وارتفاع الدين الداخلى.

٢- ارتفاع العجز الصافى للأصول الأجنبية فى مصر بنهاية اكتوبر ٢٠٢٣م ليبلغ ٢٧،١٣ مليار دولار.

٣- انخفاض إيرادات مصر من النقد الأجنبى مثال على ذلك انخفضت تحويلات العاملين المصريين بالخارج من ٣١،٩ مليار دولار ٢٠٢١-٢٠٢٢ الى ٢٢،١ مليار دولار فى عام ٢٠٢٢-٢٠٢٣م.

٤- انعدام رقابة الدولة على الأسواق ووجود تكتلات احتكارية[١].

٥- ارتفاع أسعار الطاقة من سولار - بنزين - كهرباء - غاز وكذلك ارتفاع أسعار الخدمات الحكومية.

٦- تكدس البضائع بالموانئ فى الفترة من يوليو ٢٠٢٢ وفبراير ٢٠٢٣[٢].

٧- ارتفاع الإصدار النقدى الجديد وهو ما أدى إلى ارتفاع السيولة المحلية لتبلغ ٨،٧٨٧ تريليون جنيه فى نوفمبر ٢٠٢٣ مقارنة ٧،٤٠٢ تريليون جنيه بنهاية ديسمبر ٢٠٢٢م.

ومن جماع ما سبق يتبين أن التضخم المرتفع فى مصر ليس ناجم عن ارتفاع الاستهلاك بشكل رئيسى بل ناتج عن سياسات اقتصادية خاطئه ركيزتها طباعة العملة بدون ضوابط ورفع اسعار الفائدة وارتفاع الاقتراض الداخلى ومن ثم فمن الضرورى على الدولة مواجهة ذلك من خلال السماح بارتفاع مقبول لمعدلات التضخم يتم السيطرة عليه، وترويضه من خلال خفض أسعار الفائدة

---

(١) وجود تكتلات احتكارية تحت بصر وبصيرة الحكومة كمثال فى قطاع الاتصالات فى مصر فشركات المحمول الاربعة بعيدة كل البعد عن المنافسة بل تتفق مع بعضها على اسعار خدماتها وتوحدها بل أن احدهما وهى المصرية للاتصالات تمتلك ٤٧ % من فودافون مصر بما يضرب عرض الحائط بقواعد المنافسة ولا يختلف الوضع كثيراً فى قطاع السيارات والحديد وغيرها.

(٢) ما حدث فى غضون الفترة من يوليو ٢٠٢٢م و فبراير ٢٠٢٣م من تكدس بضائع بالموانئ المصرية بقيمة تتجاوز ٤٠ مليار دولار وذلك كاثر لعدم قدرة الدولة المصرية على توفير السيولة الدولارية اللازمة لسداد قيمة تلك البضائع فضلاً عن وجود شح فى السيولة الدولارية فى السوق المصرى ومن جانب اخر السياسات البيروقراطية المصرية من فرض الاعتمادات المستندية وبيان مصدر الدولار من قبل التجار قبل الموافقة على الايداع للاعتمادات المستندية للاستيراد من الخارج ومن جانب اخر زيادة رسوم الافراج الجمركى ورسوم تخزين البضائع فى الموانئ وغيرها وهو ما يوضح ان الدولة لها دور كبير فى احداث هذه الموجه التضخمية.

وتثبيت سعر الصرف ووضع ضوابط لحركة رأس المال للخارج ووقف طباعة الجنية المصرى بلا ضوابط وتعزيز الرقابة من الدولة على الأسعار، ومواجهة الاحتكارات وأخيراً تحفيز الاقتصاد وزيادة الإنتاج فلا مواجهة مستدامة وصحية للتضخم إلا بزيادة الإنتاج، كما يجب ان تتدخل الدولة بالاسواق لتسن قانون بتحديد هامش الربح للمنتج والتاجر يغرم بشدة من يخالفه.

سابعاً: انخفاض مستويات الدخل والثروة:

كان من نتيجة الأزمة المالية وانخفاض الطلب وما يمثله من أثر سلبى على عمليات الإنتاج إلى اتجاه الشركات إلى تخفيض الأجور وتسريح أعداد من العمالة لديها مما أدى إلى انخفاض مستويات الدخول العامة فانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى من ٥% عام ٢٠٢٢م الى ٢،٢% عام ٢٠٢٣م[١].

كذلك أدى التضخم إلى تآكل القيمة الحقيقية للدخول والثروات فضلاً عن انخفاض ربحية المشروعات بشكل شديد كأثر لانهيار الطلب.

فضلاً عن أن انخفاض قيمة العملة أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر وزيادة حالات الإفلاس سواء للأفراد أو الشركات، وتبخر أموال المستثمرين فى أسواق المال مما أدى فى النهاية إلى حدوث حالة من تبخر الثروات وانهيار الدخول.

ثامناً: ارتفاع الدين العام:

أدت الأزمة كأثر لأستمرار الاستدانة ارتفاع الدين العام الخارجى خلال عام ٢٠٢٣م لتبلغ ١٦٤،٧ مليار دولار مقارنة ١٥٧ مليار دولار عام ٢٠٢٢م كما ارتفع الدين العام الداخلى ليبلغ ٦،٨٦ تريليون جنيه فى عام ٢٠٢٣م مقارنة ٤،١٨٦ تريليون جنية عام ٢٠٢٠م كأثر لتوسع الدولة المصرية فى الاقتراض من الداخل .

تاسعاً: ارتفاع طفيف بمعدلات البطالة وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور:

سجل معدل البطالة ارتفاع فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٣م إلى ٧،٢% بعدد ٢،٢٦٣ مليون مواطن عاطلين عن العمل مقارنة ب ٧،١ % فى الربع الأول من عام ٢٠٢٣ بعدد العاطلين عن العمل مليونين و ١٧١ الف شخص و بلغ عدد العاطلين عن العمل من حملة المؤهلات

---

(١) روبرتا غاتي، وفيديريكو بينيت، وهدى عاصم، ورنا لطفي، وجيانلوكا ميلي، وإلياس سوفانوف وعاصف إسلام الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرجع سابق ص ٨.

الجامعية ١ مليون عاطل منهم، ويرجع معدل البطالة المرتفع لما خلقته سياسات الصندوق من تقشف ورفع لأسعار الفائدة وخفض للعملة تزامناً مع انخفاض أداء القطاع الخاص كما سبق أن ذكرنا وهو ما أدى إلى توقف بعض الشركات، وأتجاه البعض الآخر لتسريح العمالة أو خفض رواتب العمال لديهم وخفض استثمارتهم كأثر لأنخفاض الطلب، وحالة الركود فضلاً عن إضافة القادمين الجدد لسوق العمل من الخريجيين فى ظل فائض العرض فى سوق العمل وهو ماأدى إلى معدلات البطالة المرتفعة، كما أن توجه التمويل نحو سداد عجز الموازنة فى ظل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار الخاص، أدى إلى الحد من التمويل للمشروعات الحكومية سواء الأستثمارية أو مشاريع البنية التحتية إلى جانب توقف الدولة عن التعيين بالمؤسسات الحكومية فى إطار خطة التقشف بما أدى إلى معدلات البطالة المرتفعة فسياسات الصندوق وهى سياسات خالقة للبطالة كما أسهمت قرارات الدولة غير المدروسة كقرار اشتراطات البناء فى المدن القديمة والجديدة من فرض قيود اشتراطات بنائية بقيود على الارتفاع وعلى نسبة البناء على الأرض دون القطاع الحكومى إلى ارتفاع معدلات البطالة التى كانت تعمل بالقطاع العقارى الخاص المصرى، والذى توقف بشكل شبه كامل فى المدن القديمة هذا فضلاً عن أثر الاحتكارات القائمة فى زيادة البطالة، لأنعدام المنافسة والتى تخلق استثمارات جديدة وبالتالى فرص عمل جديدة.

هذا وتسببت الأزمة وما يعقبها من ارتفاع معدلات التضخم وانهيار العملة المصرية فى انهيار القيمة الحقيقية للأجور ففى ظل حد أدنى للأجور فى مؤسسات القطاع الخاص يبلغ ٢٤٠٠ج شهرياً، وللقطاع العام ٣٠٠٠ ج شهرياً وفى سعر دولار انهار من ٢٨ ج ليبلغ ٤٠ جنية وفى ظل حد الفقر العالم ٩٦ دولار شهرياً أى أن القيمة الحقيقية للاجور قد أنهارت وأصبح الجانب الأعم من الموظفين والعاملين المصريين يقبعوا تحت حد الفقر بفارق كبير فضلاً عن الأزمة قد أدت إلى زيادة عمل النساء والأطفال.

شكل رقم (٤٦) مؤشرات سوق العمل المصرية ٢٠٢٠ -٢٠٢٢ (١)

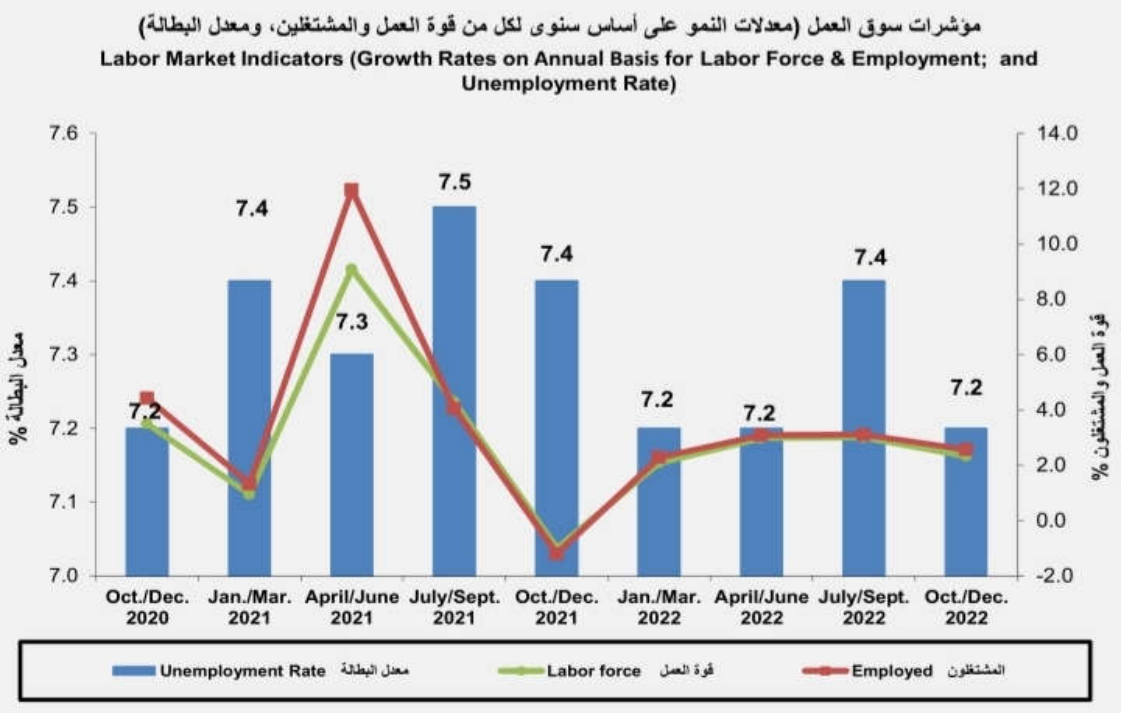

عاشراً: انخفاض قيمة الصادرات.

انخفضت قيمة الصادرات خلال ٩ أشهر الأولى فى عام ٢٠٢٣م بنسبة ٢٢% الى ٣٠،٧ مليار دولار مقارنة بنحو ٣٩،٤ مليار دولار خلال ذات الفترة من العام السابق، وذلك على الرغم من ارتفاع كم الصادرات بمقدار ١٥%.

وفى المقابل انخفضت الواردات الى ٥٨،٦ مليار دولار خلال ذات الفترة من عام ٢٠٢٣م مقارنة بنحو ٧٤ مليار دولار عن ذات الفترة من عام ٢٠٢٢ بنسبة انخفاض ٢١%.

انعكس أثر ذلك فى انخفاض عجز الحساب الجارى الى ٥،٣ مليار دولار خلال ذات الفترة بانخفاض بمقدار ٦١%.

الحادى عشر: انهيار أسواق المال والأسهم:

ترتب على انهيار قيمة العملة المصرية وخفض التصنيف الأئتمانى لها. فضلاً عن المعلومات متداولة عن عجز مصر عن سداد ديونها الخارجية وإلى تراجع حاد فى أسعار الأسهم

---

(١) المصدر للجداول التالية نشرة البنك المركزى الشهرية العدد ٣١١ فبراير ٢٠٢٣ ص ١٤٤.

مخلفة خسائر هائلة لدى المستثمرين خلال عام ٢٠٢٢ إلا أنه مع التراجعات الحادة للجنية المصرى، ارتفع المؤشر الرئيسى EGX 30 بنحو ٧٠،٥ % خلال عام ٢٠٢٣م، ليعوض خسائر العام الماضى بدفع من ارتفاع الأسهم المقومة بالدولار والمطروحه بالأسواق الدولية كبنك CIB ومع ما يصاحبه من تخارج المستثمرين وهروبهم من الأسواق وهو ما أدى إلى انخفاض السيولة وأعداد المتعاملين اليومى كذلك زادت حركة الاستحواذ والاندماج فى الشركات و البنوك. خاصةً تلك المدرجة فى أسواق المال لتدنى أسعار الأسهم كأثر لتعويم العملة.

الا أنه فى فبراير عام ٢٠٢٤م كانت مصر مع موعد مع تدفقات هائلة من رؤوس الأموال الاجنبية للداخل وهى:-

١) صفقة بيع الالاف الافدنة لأغراض سياحية بمنطقة رأس الحكمة مع دولة الامارات العربية المتحدة فى صفقة تقدر بنحو ٣٥ مليار دولار منهم ١١ مليار دولار قيمة وديعة امارتية طرف البنك المركزى[١] مع وجود تفاوضات ببيع اراضى بنحو ٤٠ مليار دولار كبيع ارض رأس جميل فى سيناء للملكة العربية السعودية (فى اطار برنامج الاصول مقابل الديون).

٢) قام صندوق المناخ التابع للامم المتحدة باقراض مصر مبلغ ١،٢ مليار دولار.

٣) مليار دولار من البنك الدولى من ٦ مليار دولار قروض تعهد البنك بتقديمهم.

٤) ١،٠٧ مليار دولار من الاتحاد الاوربى من ٨ مليار دولار قروض تعهد بتقديمها.

٥) ٢٣٠ مليون دولار منحه يابانية.

٦) تعهد صندوق النقد الدولى بتقديم ٨ مليار دولار قرض جديد على عدة شرائح نظير استكمال برنامج الصندوق مقابل قيام الحكومة المصرية بالتحرير الكامل لسعر صرف العملة المصرية.

٧) تدفقات من الأموال الساخنة بلغت فى ابريل ٢٠٢٤م نحو ٢٠ مليار دولار

---

(١) على الرغم ما ادت اليه صفقة رأس الحكمة من سد الفجوة فى احتياجات مصر من النقد الأجنبى الا انه ما زلت أصر على أنه يجب أن يكون هناك حظر على تملك الاجانب للاراضى وللوحدات السكنية وأن يقتصر البيع على حقوق انتفاع لا تتجاوز ٩٩ عاماً لأغراض الاستثمار الاجنبى المباشر مع وجود شريك مصرى وهنا يثار تساؤل هلى الشركات العقارية المصرية الكبرى والحكومة غير قادرة على الاستثمار العقارى والتسويق لمثل هذا المشروع السياحى وهل كان فى حاجة لخبرات اجنبية فى هذا الشأن وتمويل اجنبى فى مشروعات يشكل المنتج المحلى الجزء الاغلب من مدخلاته وهو ما نراه فشل بالادارة وكان الاحرى جذب تلك الاستثمارات المليارية بالقطاع الصناعى .

وقد أدى جماع ما سبق وكأثر لصك الثقة الممنوح من صندوق النقد الدولى وكأثر لتدخلات سياسية مصرية لحل أزمة الحرب فى غزة الى ...

١) قيام جى بى مورجان وفيتش للتصنيف الائتمانى برفع النظرة المستقبلية لمصر من مستقرة الى ايجابية مع عمل توصية بشراء اذون الخزانة المصرية وهو ما نتج عنه عنه انخفاض متوسط العائد على الاذون بالجنية المصرى لأجل سنة فى ابريل ٢٠٢٤م الى متوسط ٢٦% مقارنة بالمزاد بالشهر السابق ٣٠،١٤ – ٣٢ % ثم عاود الارتفاع مرة اخرى فى اغسطس ٢٠٢٤م ليصل الى ٢٩،٥% لأذون الخزانة لأجل ٣ اشهر بقيمة ٥٤،١ مليار جنية وانخفاض العائد على اذون الخزانة بالدولار الى متوسط ٥،١٤٩ % حيث باعت مصر اذون دولارية فى ٣٠ ابريل بنحو ٩٩٧،٦ مليون دولار مع انخفاض تكلفة التأمين على الديون السيادية المصرية بنحو ٧٠ % من أعلى مستوياتها فى عام ٢٠٢٣م.

٢) ارتفاع الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى الى ٤٦،٥ مليار دولار فى يوليو ٢٠٢٤م مقارنة ٣٥،٢١٩ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠٢٣م.

٣) ارتفاع تحويلات المصريين بالخارج بنسبة ٦٦% فى يونيو ٢٠٢٤م لتسجل ٢،٦ مليار دولار.

٤) انخفاض العجز فى الميزان التجارى المصرى غير النفطى بنسبة ١٦% الى ١٥،٩ مليار دولار خلال ٦ أشهر الأولى من عام ٢٠٢٤م مقارنة ١٨،٩١٧ مليار دولار فى الفترة المماثلة من العام الماضى بدعم من انخفاض الواردات بنسبة ٣،٣ % الى ٣٥،٥٦٥ مليار دولار وارتفاع الصادرات بنسبة ٩،٨% الى ١٩،٦٤١ مليار دولار

الا أنه مازالت صادرات مصر من الصناعات الهندسية والالكترونية تمثل الحصة الادنى فى هيكل الصادرات فشكلت صادرات الصناعات الهندسية والالكترونية ١٣% ومواد البناء ٢٤% تلاها الكيماويات والاسمدة ١٩% والصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية ٢٩%، فى المقابل شكلت الحصة الاكبر فى هيكل الواردات الصناعات الهندسية والالكترونية ٣٠% ومواد البناء ١٨% تلاها الكيماويات والاسمدة ١٤% والصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية ٢٥% وهو ما يستنبط معه انه لا سبيل الى تحقيق فائض مستدام فى الميزان التجارى المصرى الا من خلال اقامة صناعات هندسية والكترونية متطورة قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية والتصدير.

١) ارتفع طفيف لمؤشر مديرى المشتريات فى شهر اغسطس فوق المستوى المحايد ٥٠ نقطة لأول مرة منذ نوفمبر ٢٠٢٠م الى ٥٠،٤ نقطة بما يبشر ببداية التعافى للقطاع الخاص المصرى

مدفوعاً بزيادة النشاط التجارى ونمو الانتاج والتوظيف والمخزون الا أنه يعيقه انخفاض الطلب كأثر للضغوط التضخمية.

٢) انخفض عجز صافى الاصول الاجنبية للجهاز المصرفى المصرى فى مارس ٢٠٢٤م الى ٤،٢ مليار دولار مقارنة بعجز ٢١،٩ مليار دولار فى الشهر السابق ثم ارتفاعه ليحقق فائض بقيمة ١٣ مليار دولار بنهاية يونية ٢٠٢٤م وذلك لأول مرة منذ اندلاع الأزمة فى يناير ٢٠٢٢م.

٣) تراجع مشتريات المصريين من السبائك والعملات الذهبية خلال الربع الثانى من عام ٢٠٢٤م بنسبة ٢٧% على اساس سنوى

٤) تراجع الدين العام الخارجى بقيمة ١٤ مليار دولار ليسجل ١٥٣،٨٦ مليار دولار بنهاية مايو ٢٠٢٤م.

٥) ادى تحرير سعر الصرف فى ٢٠٢٤/٣/٦م الى ارتفاع سعر صرف الجنية المصرى بالبنوك الى ٤٥ جنية للدولار ثم استمر فى الارتفاع ليتراوح ما بين ٤٧ – ٤٩ جنية للدولار فى الاشهر التالية كما قامت مصر باقرار تعديلات قانونية لتجريم حمل الدولار غير معلوم المصدر وتجريم التعامل بالدولار الا عن طريق الجهاز المصرفى والجهات المعتمدة ويعاقب من يخالف ذلك بالحبس من ٣– ٥ سنوات وغرامة من مليون جنية الى ٥ مليون مع مصادرة المضبوطات وهو ما ادى الى القضاء المؤقت على سوق الصرف الموازية وارتفاع التدفقات من النقد الأجنبى للبنوك المصرية.

٦) قام البنك المركزى برفع اسعار الفائدة مرة واحدة بنحو ٦ % لتبلغ الفائدة ما بين ٢٧،٢٥% – ٣٠% بهدف السيطرة على التضخم الناجم عن انخفاض العملة[١] كما قام بسحب السيولة الزائدة من ٣٢ بنك والتى تقدر بنحو ١،٠٥٠ تريليون جنية فى ٢٠٢٤/٥/١٤م لمدة اسبوع بفائدة ثابتة مفروضه ٢٧،٧٥ % وفقاً لألية الودائع المربوطة المستحدثة من البنك المركزى.

٧) انخفاض التضخم السنوى فى المدن المصرية على اساس سنوى من ٣٣،٣% فى مارس ٢٠٢٤ الى ٣٢،٥% فى ابريل من ذات العام ثم ٢٥،٧ % فى يوليو[٢]، الا أنه واقعاً لم يشهد المواطن رغم انخفاض قيمة الدولار بالسوق السوداء من ٦٤ جنية للدولار الى ٤٠ جنية للدولار

---

(١) رفع اسعار الفائدة لم يكن مبالغ فيه مقارنة بقيام العديد من الدول برفع اسعار الفائدة لديها فى تلك الفترة لتبلغ فى زيمبابوى ١٣٠% والارجنتين ١٠٠% و تركيا ٤٥%..

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء النشرة الشهرية الارقام القياسية لأسعار المستهلكين ابريل ٢٠٢٤م موقع الجهاز.

اى اثر يذكر على اسعار السلع بالاسواق حتى بعد ٦ اشهر من التخفيض ويرجع ذلك بالاساس **للتكلات الاحتكارية** فى السوق المصرى والتى تحول دون اى خفض للأسعار بل وتحول دون دخول اى بضائع جديدة للاسواق باسعار منافسة ولذلك لا حل لمشكلة التضخم دون القضاء على تلك التكتلات التى توحشت بشكل فج وسيطرة على كامل قطاعات الاقتصاد المصرى ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية بالقطاع الجمركى وتسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير.

المطلب الثانى

الآثار الاجتماعية والسياسية للبرنامج

أولاً: الاثار الاجتماعية: باعتبار الناحية الاقتصادية ذات تأثير مباشر على الحياة الاجتماعية للمواطنين، فإن الأمر لا يخلو للناظر من آثار تلك الأزمة، وبرنامج الصندوق على حياة المواطن وذلك بالنظر لخفض العملة المحلية، ورفع أسعار الفائدة. وما صاحب ذلك من ارتفاع معدل التضخم لمستويات قياسية ٤٠% فى سبتمبر ٢٠٢٣م أعلى مستوى تضخم فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افرقيا فى ٢٠٢٣ و٢٠٢٤م[١].

وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الحقيقى من ٥% عام ٢٠٢٢م الى ٢،٢% عام ٢٠٢٣م[٢] وانهيار للقيمة الحقيقية للدخول والثروات وارتفاع معدلات البطالة فى ظل انخفاض العرض فى الأسواق المصرية، وعدم مرونته كأثر لعدم مرونة الإنتاج من سلع وخدمات.

وفى ظل انهيار الاحتياطى النقدى الأجنبى وهو ما نتج عنه عدم القدرة على استيراد السلع الأساسية والسلع الوسيطة الخاصة بالإنتاج، وأدى كل ذلك لارتفاع أسعار السلع ودفع الكثير من المنتجين الى تصفية أعمالهم كمثال دفع ارتفاع اسعار العلف لعدم القدرة على استيراد الكثير من مكوناته من الخارج الكثير من المربين (ثروة حيوانية وداجنة) إلى العزوف عن الاستمرار فى الإنتاج بل والتخلص مما فى حوزتهم من حيوانات ودواجن صغيرة حتى وصل الأمر إلى أزمة كبرى فى

---

(١) روبرتا غاتي، وفيديريكو بينيت، وهدى عاصم، ورنا لطفي، وجيانلوكا ميلي، وإلياس سوفانوف وعاصف إسلام الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرجع سابق ص ١١، ١٢.

(٢) روبرتا غاتي، وفيديريكو بينيت، وهدى عاصم، ورنا لطفي، وجيانلوكا ميلي، وإلياس سوفانوف وعاصف إسلام الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرجع سابق ص ٨.

الثروة الحيوانية والداجنة، وارتفاع أسعارها[١] بدرجة تفوق قدرة المواطن على الشراء والاستهلاك فضلاً عن ما سببه من تسريح للعمالة وخفض للأجور.

وكان لذلك أبلغ الأثر فى أن أصبحت مصر الأولى عالمياً فى أرتفاع اسعار الأغذية على أساس سنوى بنسبة ارتفاع ٣٦%. وفقاً لبيانات البنك الدولى فى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣م.

كما أنه كأثر لأرتفاع حجم اللاجئين من السودان وسوريا كأثر للحرب الاهلية بالبلدين الى مصر سواء بشكل شرعى او غير شرعى ادى الى ارتفاع اسعار السكن ومستلزمات الحياة بشكل كبير فى الاماكن المتواجدين بها كما ادى الى وجود منافسة شديدة فى فرص العمل بينهم وبين المصريين وهو ما كان له اشد الضرر فى خفض اجور العمالة المصرية بتلك المناطق.

ويمكن إجمالى تلك الآثار الاجتماعية فى النواحى التالية....

[١] ارتفاع معدلات الفقر وحدة التفاوت الاجتماعى فى الدخول والثروات:

إن البيانات الحكومية لا تعبر بدقة عن معدلات الفقر الحقيقية فى مصر، فى ظل موجة الغلاء المنتشرة والمستمرة فى ظل انهيار العملة المصرية، وفى ظل حد أدنى للأجور فى القطاع الخاص يبلغ ٢٤٠٠ جنيها شهرياً والقطاع العام ٣٠٠٠ جنيه شهريا مع ارتفاع سعر الدولار فى السوق السوداء نحو ٥٢ جنيها بالمقارنة بحد الفقر العالمى البالغ ٩٦ دولار شهرياً وفى ظل قيام الدولة برفع اسعار الخدمات بشكل هائل وخفض الدعم وكمثال على ذلك قامت برفع اسعار تذاكر المترو الذى يستخدمه ملايين المصريين يومياً بنحو ٣٠٠٠% خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٤م.

أى أن الجانب الأعظم من الموظفين يقعون تحت حد الفقر بفارق كبير فقد تجاوزت معدلات الفقر فى عام ٢٠٢٢ بنسبة ٣٢،٥٪ مرتفعاً من ٢٩،٧% فى العام المالى ٢٠١٩-٢٠٢٠ ثم لترتفع لتبلغ ٣٥،٧% فى عام ٢٠٢٣م[٢].

---

(١) فلم تستطيع الملايين من الأسر المصرية والتى اعتادت على الادخار طوال العام لتتمكن من تناول اللحوم على موائدها خلال شهر رمضان من القيام بذلك كأثر لارتفاعها بأكثر من ثلاث أضعاف خلال الشهر الكريم نتيجة لذلك ولعدم تدخل الدولة من خلال توفير الأعلاف والحيلولة دون حدوث هذه الأزمة وكانت محاولة الدولة لحل الأزمة بتوفير لحوم برازيلية بأسعار أقل بقليل من نظيرتها المحلية وانتهت بالنهاية إلى الوصول لأصحاب المطاعم وكان أحرى بالدولة المصرية توفير العلف بكميات كبيرة للمربين وتقديم الدعم لهذه الصناعة وكذا الرقابة بفاعلية على لأسواق وتوزيع السلع المدعمة فضلا عن الرقابة على الأسعار.

(٢) يراجع فى هذا الشأن تقرير الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء لليوم العالمى للقضاء على الفقر المنشور على موقع الجهاز بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/١٧م WWW.capmas.gov.eg

وقد أدى ذلك لسقوط جزء لا يستهان به من أبناء الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة وارتفاع حالة عدم المساواة فى الدخول والثروات وانعدام العدالة فى توزيع الفرص للحصول على عمل لائق، وكذلك انخفاض إنفاق الدولة على خدمات هامة للمواطن؛ كالرعاية الصحية والتعليم الحكومي الجيد المناسب لسوق العمل والمدعم من الدولة. مثال على ذلك انخفض الانفاق الحكومى على الصحة من ٥،٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠/٢٠١٩م الى ٤،٨ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢م وهو ما أدى إلى تعميق حالة اللامساواة فى الدخول والثروات[١].

كذلك أدت زيادة معدلات التضخم إلى تآكل ثروات ودخول الطبقة المتوسطة والفقيرة و تآكل مدخراتهم بشكل كبير، نتيجة زيادة الأسعار واضطر الكثيرون نقل أبنائهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية، لعدم القدرة المالية وتآكل الدخول وهو ما شكل ضغطاً على التعليم الحكومى مما يستلزم زيادة موازنة التعليم الحكومى والدعم المقدم له ونفس الأمر بالنسبة للرعاية الصحية مثال على ذلك ارتفع التضخم بالقطاع الصحى فى عام ٢٠٢٢م بنحو ١٩،١%.

أدى ما سبق وفقاً لتقرير مؤسسة فيتش سوليوشنز للأسر إلى انخفاض أبناء الطبقة المتوسطة (الدخل السنوى ما بين ٥٠٠٠: ١٠٠٠٠ دولار) فى مصر، من ما بين ٣٣،٥% فى عام ٢٠٢٠، ٣٩ % فى عام ٢٠٢٢ من إجمالى عدد الأسر الى ١٢،١% عام ٢٠٢٣م وهو ما انعكس أثره إلى انخفاض حجم المشتريات المستهلكين بنحو ٣٠% من ٣٣٧،٧ مليار دولار عام ٢٠٢١م الى ٢٦٢،٣ مليار دولار عام ٢٠٢٣م وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب الخاص.

كما تسببت الأزمة فى ارتفاع ديون الأسر كأثر للأزمة وبرنامج الصندوق وذلك باستخدامهم الدين (بطاقة المشتريات) كآلية لتلبية احتياجاتهم الأساسية فوفقاً لموقع الهيئة العامة للرقابة المالية فى أبريل ٢٠٢٣م افصح عن نمو حجم التمويلات الممنوحة لعملاء نشاط التمويل الاستهلاكى الى ٢،٩ مليار جنية بنمو ٥٨،٣% خلال عام ٢٠٢٢ على أساس سنوى مقارنة ١،٨ مليار جنية بالعام

تقرير مؤتمر حلول السياسات البديلة عن أرقام الفقر فى مصر بتاريخ١٥/١٠/٢٠٢٣م

https://aps.aucegypt.edu.

(١) بل إن الدولة بسياساتها تساهم فى تذمر أبنائها من تصرفات الحكومة ومثال ذلك فى ١٠/٤/٢٠٢٠م وعقب انهيار أسعار النفط لتصل من ٨٦ دولار للبرميل إلى ٣٥ دولار للبرميل لم يقابلها سوى خفض ٠,٢٥ج لسعر لتر البنزين المصرى وهو ما آثار استياء المواطنين فالمواطن المصرى ما بين سندان الحكومة ومطرقة التجار وجشعهم واحتكارهم للسلع تحت بصر وبصيرة الدولة وهو ما يجعل المواطنين لا يشعرون بأى ثمار لخفض أسعار السلع عالمياً أو لنمو اقتصادى فى حين تجد أبواق الحكومة تلقى دائماً بسبب أى ارتفاع للأسعار فى الداخل.

السابق استحوذت الأجهزة الكهربائية على ٣٥،٥% منها والسيارات ٣١،١% منها كما أدت الأزمة فى عام ٢٠٢٣م الى توقف ٨٤% من الاسر الفقيرة المصرية عن سداد ديونها وخفض ٤٣% من انفاقهم على الصحة و ٤٧% من انفاقها على الغذاء و ٢٥% من انفاقها على التعليم(١).

وان نصيب الفرد من الدخل القومى لا يصلح كأداة للتعبير عن ارتفاع المستوى الاجتماعى للفرد وذلك كأثر للأرتفاع الصارخ فى الفجوة بين الدخل والثروة فى مصر بين الطبقة الغنية والفقيرة وذلك كأثر لأنعدام العدالة فى توزيع الدخل والثروة فكمثال ارتفع نصيب الفرد فى مصر من الدخل القومى من ٢،٦٩ الف دولار سنوياً فى العام ٢٠١٩م الى ٣،٩ الف دولار فى عام ٢٠٢٣ أى ما يعادل ١٦،٢٥٠ ج شهرياً فى حين أن الغالبية تقبع دون ٤٠٠٠ ج شهرياً وذلك فى مقابل نصيب فرد من الدخل القومى عالمياً ١٣،٢ الف دولار فى عام ٢٠٢٣م.

[٢] اضطراب وتفكك النسيج الاجتماعى والأسرى والعائلى:

كان من نتيجة الأزمة وتطبيق شروط الصندوق زيادة حالات العوز والحاجة لدى المواطن، وعدم الإستقرار المالى وزيادة حالات البطالة مما أدى إلى توتر على الصعيد الاجتماعى من تفكك الأسر كأثر لانهيار دخولهم المادية وعدم القدرة على الإنفاق وتلبية احتياجات العائلة، وتردى مستوى المعيشة فى ظل تسريح العمالة أو خفض الأجور وارتفاع الأسعار وتعويم العملة المحلية مما أدى إلى الآتى....

أ- ارتفاع معدلات الطلاق فى عام ٢٠٢٢م بنسبة ٥,٩% بنحو ٢٧٠ ألف حالة طلاق مقارنة بنحو ٢٥٤٧٧٧ حالة طلاق عام ٢٠٢١ بالمقارنة بنحو ٢٢٢ الف حالة عام ٢٠٢٠ بارتفاع قدره ١٤،٧٪ كذلك انخفضت حالات الزواج إلى ٩٢٩ ألف حالة زواج فى عام ٢٠٢٢م. مقارنة بنحو ٩٧٤،٥ ألف عام ٢٠٢١ بالمقارنة بعدد ٨٧٦ ألف حالة عام ٢٠٢٠.

انخفض معدل نمو المواليد لأدنى مستوى فى ثلاثين عام فى مصر فى عام ٢٠٢٣م، ليرتفع عدد المواليد بمقدار ١،٤ مليون مولود فقط فى عام ٢٠٢٣م. مقارنة بنحو ٢،١٩ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٢م و ٢،١٨ مليون نسمة فى ٢٠١٩م.

---

(١) المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية – صدمات اسعار الغذاء والوجبات الغذائية بين الاسر الفقيرة فى مصر – يناير ٢٠٢٣م موقع المعهد فانخفض استهلاك الاسر للحوم ٨٥% والبيض والدجاج ٧٥ % والاسماك ٦١% والالبان ٦٠%.

وهى دلالات لانهيار الأسرة لعدم قدرة أرباب الأسر على الإنفاق وعدم قدرة الشباب على تحمل تكلفة الزواج بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية.

ب- ارتفاع حالات الهجرة للخارج سواء هجرة بشكل رسمى أو هجرة غير شرعية، وما تخلفه من آثار اجتماعية ونفسية شديدة وهى من أهم أسباب التفكك الأسرى، بالإضافة إلى استفادة الدول التى يهاجرون إليها من علماء ومواهب رائعة فقدتها البلاد وكذلك السوق المصرى(١).

ج- ارتفاع أعداد المصريين الذين حصلوا على جنسيات دول أخرى "أجنبية" بنسبة ١١،٣% فى عام ٢٠٢٢م عن العام السابق.

د- اتجاه العمالة إلى البحث عن عمل إضافى لمواجهة الحاجة وزيادة الدخول كأثر لتدهور الدخول وانهيار قيمة العملة المحلية. مما أدى إلى انخفاض نشاط العامل فى كلا العملين وتدهور قدرته الأنتاجية.

هـ- خروج الزوجة لسوق العمل وتسرب الأطفال من التعليم وعدم وجود القدوة والرعاية والتربية للأولاد وافتقار الأسرة للعاطفة والتوجيه. مما يجعلهم عرضه لأمور سيئة أخرى نعلمها جميعاً.

و- انخفاض أعداد المواليد بنسبة ٢،٣٪ عام ٢٠٢١ وهو ما يدل على عزوف المصريين. خاصةً من الأسر المتوسطة على الزواج.

ز- انخفاض مستوى الرعاية الطبية والصحية للمواطن المصرى. خاصةً كبار السن والأطفال حديثى الولادة، وهو ما أدى الى ارتفاع عدد الوفيات بنسبة ٠،٧% الى ٧،٣ فى الألف عام ٢٠٢١ من ٦،٦ فى الألف عام ٢٠٢٠ منهم ٥٦% فوق سن ٦٥ سنة وارتفاع عدد الوفيات للأطفال الرضع بنسبة ١٠،٥% إلى ٣٨٨٩٧ بمعدل ١٧،٨ لكل ألف مولود عام ٢٠٢١م مقابل ٣٥١٩٧ بمعدل ١٥،٧ لكل الف مولود عام ٢٠٢٠ كما ادى الى معاناة نحو ٧،٨ مليون مصرى من نقص التغذية فى عام ٢٠٢٢م مقارنة بنحو ٤ مليون مصرى عام ٢٠١٥م وهو نتج عنه معاناة نحو ١٣% من الاطفال تحت سن ٥ سنوات من تقزم(٢).

واخيراً أوضح أنه ومع اشتعال الازمة وزيادة الضغوط الحياتيه الناتجة عن ارتفاع التضخم وانهيار العملة ساءة اخلاقيات الشعب المصرى والتى تظهر يومياً بتصرفاتهم.

---

(١) على سبيل المثال وليس الحصر بلغ عدد الأطباء المصريين المهاجرين للخارج حتى عام ٢٠٢٢م نحو ١٢٦٥٠٠ طبيب بنحو ٦٧% من اجمالى الاطباء المقيدين بنقابة الاطباء المصرية.

(٢) موقع الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء المسح الصحى للاسرة المصرية عام ٢٠٢٢م.

[٣] انتشار الفساد وانخفاض إنتاجية العامل:

كان من نتيجة الأزمة ارتفاع رسوم الخدمات الأساسية للمواطن فى مقابل انخفاض قدرة المواطن المالية لمواجهة تلك الزيادات. فانتشر الفساد والرشوة كأثر لانهيار الأجور الحقيقية للدخول. فتراجع مؤشر الفساد فى مصر عام ٢٠٢٢ إلى ١٣٠ من المركز ١١٧ فى العام السابق كما انخفضت إنتاجية العامل المصرى لضعف انفاقه الصحى وعدم حصوله على الغذاء الكافى كأثر لأرتفاع الاسعار وانخفاض الدعم الاجتماعى من قبل الدولة ولقيام العامل بممارسة أكثر من عمل يومياً لمواجهة اثار الأزمة وللحفاظ على ذات مستوى المعيشة.

وكذلك كان من نتيجة التقشف الحكومى انخفاض مستوى الخدمات الحكومية والدعم الاجتماعى وهو ما تعتمد عليه الطبقة الفقيرة مما خلق حالة من المعاناة لديها أدى إلى عدم تلقى أبنائها الرعاية الصحية وتسربهم من التعليم، وقد أضرت الأزمة وبرنامج الصندوق بأبناء تلك الطبقة أشد الضرر(١).

---

(١) فقد ادى التضخم لتأكل ثروات ودخول الطبقة الفقيرة والمتوسطه وخاصة موظفى الدولة وارباب المعاشات والتى عادة مايكون الاجر والمعاش الثابت مصدر دخلهم الاساسى وقد يكون الوحيد وفى ظل أن ثراوتهم تكون على هيئه ايداع بنكى وليس أصول وهو ما ادى الى تأكل مدخرات كل من أبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة الذين عادة مايعتمدون على ادخار أموالهم بالبنوك كودائع وذلك كمصدر دخل ثابت، وأن كان فى المقابل تؤدى معدلات التضخم المرتفعة الى انخفاض الدين المحلى للدولة الحقيقى حيث يخلق سعر فائدة سلبى الى جانب خفض قيمة العملة المحلية وما تعبر عنه من سلع وخدمات وكذلك أرتفاع حجم الديون للأسر والطلبة كأثر لأقتراض الاسر من البنوك التجارية لتلبية احتياجاتها الاساسية كمشرب وملبس وغيرها والاجتماعية كالتعليم والصحة وذلك كأثر لأنخفاض الدعم الاجتماعى والانفاق الحكومى على التعليم والصحة.

كما انه خلال الأزمة ارتفع الطلب على السلع والخدمات المدعومه من الدولة فمثلاً نجد جزء كبير ممن كان يقوم بتعليم أبنائهم بالمدارس الخاصة يقوموا بتحويل أبنائهم لمدارس التعليم الحكومى وذلك لعدم قدرة دخولهم بعد التخفيض أو انقطاع مصدر رزقهم وفى ظل ارتفاع التضخم وارتفاع مصروفات المدارس الخاصة وهو ما يشكل ضغط على المدارس الحكومية ويدفع الدولة نحو زيادة ميزانية التعليم الحكومى والدعم المقدم وكذلك الصحة حيث دفعت الأزمة الأسر التى كانت تتلقى العلاج بالعيادات والمستشفيات الخاصة وتقوم بشراء الدواء على نفقتها الخاصة نحو التوجه للعلاج الحكومى فى المستشفيات الحكومية وتلقى العلاج بها والحصول على دواء منها وهو مايجبر الدولة على زيادة الأنفاق فى مجال الصحة وهو ما يؤدى الى ضغوط متزايدة على الدولة لزيادة انفاقها الاجتماعى او المخاطرة بأنهيار المنظومة كأثر لزيادة الضغط عليها.

وفى المقابل ادى ارتفاع الدين الخارجى الى انخفاض معدلات الانفاق الحقيقى مقوم بالدولار على التعليم والصحة فى مصر فى ظل توجيه جزء من ذلك الانفاق الى سداد اقساط الدين وفوائده، هذا فضلاً عن اثره فى خفض

[٤] انتشار معدل الجريمة والتطرف السياسى والمجتمعى:

كان من نتائج تلك الأزمة ارتفاع معدل الجريمة من قتل وسرقة ونصب وغيرها من الجرائم المتعلقة بالمال الخاص كأثر لأرتفاع معدلات التضخم والفقر فقد ارتفع ترتيب مصر فى معدل انتشار الجريمة إلى ٦٧ عام ٢٠٢٢ من ٦٠ عام ٢٠٢١.

وكذلك ارفعت معدلات الجرائم المتعلقة بالمال العام من سرقة واختلاس ورشوة كأثر لأنخفاض الدخول الحقيقية وكذلك الجرائم الجنسية لعدم قدرة اغلب الشباب مادياً على الزواج كأثر للفقر وانهيار الدخول الحقيقية فكانت جرائم الاغتصاب والتحرش الجنسى فى المقدمة.

وما يعزز تلك السلوكيات الخاطئة غير المرغوبة هو انتشار حالة الإحباط واليأس لدى المواطن مما جعلهم أكثر عرضة للاستقطاب من الجماعات المتطرفة والإرهابية فضلاً عن وقوعهم فى براثن المخدرات والدعارة كمحاولة منهم للهروب من الواقع الأليم(١).

فالأزمة تؤدى إلى التطرف الدينى والسياسى على أساس دينى أو عرقى أو قبلى أو حزبى، استغلالاً لحالة عدم الرضا والسخط الشعبى لدى الطبقات الفقيرة والأشد فقراً.

وهو ما يجب معه على الحكومة إطلاق برنامج حماية اجتماعية فعال لمساعدة أبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة: يتضمن زيادة السلع التموينية الممنوحه لهم وخفض أسعار وسائل المواصلات العامة وزيادة موازنتى القطاعين الصحى والتعليمى بشكل كبير وزيادة الحد الأدنى للأجور ومنح ابناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة التمويل الميسر لهم لإنشاء المشروعات الخاصة بهم سواء بشكل فردى او جماعى مع تقديم الدعم الفنى والتسويقى لهم.

وما يزيد الطين بله هو سلوكيات أبناء الطبقة الغنية بتلك الدول حتى خلال الازمة من السفه والإفراط فى الاستهلاك وانخفاض معدل الادخار، وهو ما يسبب شعور عام لدى المواطنين بعدم العدالة فى توزيع الثروة والفرص فى ظل ارتفاع معدل البطالة والتضخم والفقر بشكل مأساوى وهو ما يفكك النسيج الاجتماعى ويحفز على السلوكيات غير الاخلاقية وهو ما يوجب على الدولة المصرية إقرار تشريع يمنع المواطنين الأثرياء من التباهى بمظاهر ثرائهم عبر مواقع التواصل الاجتماعى،

الاستثمار الخاص على تلك المجالات فى ظل حالة عدم اليقين والخوف من الاستثمار طويل الأجل فى مصر وهو ما ادى الى انخفاض مستوى اداء منظومتى التعليم والصحة خلال تلك الفترة وبشدة.

(١) تتسبب الأزمة فى حالة عدم وجود برنامج حماية اجتماعية مرن فى انهيار النظام التعليمى والصحى وهو ما يعقبه انهيار اخلاقى وضعف سيادة القانون..

ومن يخالف ذلك يتعرض لغرامات باهظة وحظر الإعلان عن المنتجات الفاخرة من خلال القنوات والتلفزيونية والإذاعة، وذلك أسوة بتشريع مماثل سن فى الصين عام ٢٠١٣.

[ثانياً] الآثار السياسية للبرنامج:-

[١] فرض الدائنين والمقرضين الجدد شروطهم السياسية والاقتصادية على الدولة بما ينال من سيادتها:

كان من نتاج الأزمة السماح للدائنين من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والمقرضين الجدد بفرض شروطهم على الحكومة المصرية لتنفيذ سياسات محددة سلفاً مثل الخصخصة حتى ولو كانت شركات رابحة، ومن جانب آخر طلبت الدول الخليجية إيضاح أوجه إنفاق الدعم المقدم للحكومة المصرية حتى وصل الأمر إلى المطالبة بتغيير القائمين على إدارة المنظومة المالية المصرية بما يضمن الوفاء بديونها الأصلية وخدمات الدين أيضاً، وكان لها نصيب الأسد فى شراء حصص فى شركات مصرية نتيجة الخصخصة بأبخس الأثمان.

كذلك كان لصندوق النقد الحق فى ممارسة دوره الرقابى، وفقا للائحة البرنامج الاقتصادى الموقع مع مصر للوقوف على مدى مطابقة السياسة المالية المصرية لبرنامج الصندوق، وفتح المجال نحو تدخل الصندوق ومن يقف خلفه من دول متقدمة فى سيادة القرار السياسى المصرى.

كذلك أدى برنامج الصندوق إلى تدخل دول معادية فى محاولة شراء الدين المصرى باستخدامه كآداه لتنفيذ مصالحها "مثل محاولة إسرائيل بشكل دؤوب شراء جزء من ديون مصر بنادى باريس" كأحد الوسائل للضغط على القاهرة مما دفع الحكومة المصرية إلى سداد نحو ٧٠٠ مليون دولار لدول نادى باريس فى ٤ يوليو ٢٠١٤[١].

كما أن ارتفاع الديون الخارجية لدولة يؤدى إلى تهميشها جيوسياسياً فى المنطقة لأستشعار الدول المحيطة أزماتها.

[٢] عرقلة عمل المنظومة الديمقراطية والاضطرابات السياسية والعمالية:

وذلك من خلال عدة ظواهر من بيع أصوات الناخبين والرشاوى الانتخابية من سلع توزع زغيرها لأنه لا يوجد حرية سياسية أو ديمقراطية فى ظل عدم وجود حرية اقتصادية، لأن المواطن يبحث عن قوت يومه بشكل أولى من أى إجراء آخر.

---

(١) أرنست فولف: صندوق النقد الدولى قوة عظمى فى الساحة العالمية ترجمة د. عدنان عباس على: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب بالكويت سلسلة عالم المعرفة، ٤٣٥ أبريل ٢٠١٦، ص٣٥.

فيجب أولاً إشباع المواطن اقتصادياً لكى نضمن ممارسة ومشاركة منه فى الاستحقاقات الدستورية والسياسية.

كما ادت الازمة وبرنامج الصندوق الى حالة من الاحتقان السياسى لدى ابناء المجتمع المصرى من حدوث اضرابات عمالية للمطالبة بتحسين الدخول فى ظل معدلات التضخم المرتفعة وانهيار الدخول الحقيقية(١).

وأستناداً إلى ما سبق ذكره فأنه فى ظل فشل الإصلاح الاقتصادى فى تحسين الأحوال المعيشية للمواطن قد تفقد الحكومة المصداقية والاحترام لدى المواطن، ويختفى إيمانه بالديمقراطية وينظر للانتخابات على أنها هزلية لن ينتج عنها من يراعى مصلحته ومستقبله المعيشى والسياسى والاقتصادى، وهو ما يؤدى إلى إحجام شريحة كبرى عن المشاركة فى العملية الانتخابية أو النزول وقبول الرشوة الانتخابية من معارضين للحكومة لا نعلم توجهاتهم وأيدلوجيتهم.

[٣] قد تؤدى الأزمة إلى تغيير النظام السياسي فى مصر:

المواطن عندما يرى ضعف كفاءة قيادات الدولة والجهاز الحكومى فى إدارة الملف الاقتصادى وتأثر حياته اليومية بذلك قد يؤدى ذلك إلى حدوث اضطرابات سياسية واندلاع احتجاجات شعبية حادة وانتشار السرقة والنهب للمتاجر بما قد يؤدى إلى تغيير النظام المصري السياسى بأكمله.

ولا يخفى من احتمالية صعود معارضين للسلطة من شخصيات وأحزاب يسارية أو دينية متشددة.

[٤] انهيار منظومة التعليم والمنظومة الثقافية للأفراد:

إن وجود مجتمع جاهل وفقير غير متعلم هو بذاته يمثل تربة خصبة للبلطجة والإرهاب والتطرف والمخدرات والتسول وغير ذلك.

مما يعوق أى نمو وتنمية بهدف بناء مجتمع قوى متماسك ذات نسيج وطنى مترابط.

فقد أدت الأزمة إلى انخفاض مستوى التعليم المصرى كأثر لأنخفاض الانفاق الحقيقى الحكومى على المنظومة التعليمية وانخفاض انفاق الأسر الحقيقى على التعليم مع ارتفاع معدل تضخم أسعار التعليم ١٢،٢ % فى عام ٢٠٢٢ انخفاض من ٢٥% فى العام السابق وهو ما أدى

---

(١) اضراب عمال شركة مصر الدولية لصناعة السيراميك فى يوليو ٢٠٢٤م لطلب زيادة بالاجور ولأمتناع الشركة عن تطبيق الحد الادنى للاجور ٦٠٠٠ج الذى قررته الدولة.

كمثال إلى انخفاض عدد الحاصلين على درجة الدكتوراة من الجامعات المصرية من ٨٥،٩ الف فى ٢٠١٩ الى ٧١،٥ الف فى ٢٠٢١، كما انه قد ادت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الورق والطباعة أكثر من ٢٠٠% فارتفعت أسعار الكتب، لتصل لعدم قدرة أى طالب راغب فى العلم فى تلبية نهمه على القراءة، وهو ما دفعهم إلى أما شراء الكتب مستعملة من سور الأزبكية وغيرها أو استخدام النسخ الالكترونية من الأنترنت، وهو ما يضر بحق المؤلف ويؤدى بالمقابل إلى قتل صناعة الكتب فى مصر، ومن ثم على الدولة فى خضم الأزمة الاهتمام بالعلم والثقافة من خلال دعم المكتبات العامة والربط بينها وبين المدارس والجامعات، وتشجيع الطلبه على الأبحاث من خلال المسابقات الثقافية مع الاستفادة منها عملياً، وكل ذلك بغرض وقف انهيار الثقافة والوعى المصرى.

كما أدى التقشف وانخفاض الإنفاق الحكومى على التعليم إلى التوقف عن بناء مدارس جديدة وتشجيع القطاع الخاص فى مجالى الصحة والتعليم كمقدمة لخصخصة القطاعين وإلى عدم قدرة المواطن المتوسط على الاستمرار فى التعليم سواء قبل الجامعى أو التعليم الجامعى على حد سواء.

ومن ثم حرمان الطبقة المتوسطة والفقيرة من التعليم اللازم للمنافسة للحصول على فرصة عمل مناسبة والخروج من الفقر والعوز.

خامساً: ظهور جماعات ومؤسسات بديلة للدولة:

أن تخلى الدولة المصرية عن دورها أدى الى التوسع فى ظهور مؤسسات الخدمة الأجتماعية كرسالة وغيرها للقيام بدور الدولة المجتمعى من تقديم الدعم لأبناء الطبقة الفقيرة وفى ذات الوقت ادى الى قيام تجمعات على اساس قبلى تقوم فى اطار التنسيق الأمنى مع الدولة بتوفير الأمن والحماية لمناطق محددة كأتحاد قبائل سيناء وهو ما يؤدى الى اضعاف سيادة الدولة على اراضيها ولسلوكيات غير مقبولة من ابناء تلك القبائل.

الخاتمة ....

بعد أن أتممت البحث على الصورة التى رجوتها لا يبقى إلا أن أثنى على الله تبارك وتعالى بما هو أهله، وعلى ما تفضل به علي من إتمام هذا البحث، المهم فى عنوانه، المتواضع فى مادته، والتوصل من خلاله إلي ما أظن أنه الصواب فيما تعرضت إليه من مسائل تخص آثار برنامج صندوق النقد الدولى لمواجهة

ازمة الدين العام الخارجى فى مصر من ان ما تقوم به مصر من اصلاحات اقتصادية وفقاً ليرنامج الصندوق هو حل مؤقت لن يأتى ثماره على المدى المتوسط ما لم يصاحبه اصلاحات للاختلالات الهيكيلية بالاقتصاد الكلى والجزئى المصرى وتنشيط القطاع الصناعى وحمايته واصلاح مستدام للعجز المزمن فى ميزان المدفوعات وان الازمة ستعود مرة اخرى بشكل اعنف فور انتهاء اثر المسكنات من بيع الاصول وذلك للاسباب الاتية:

١- ارتفاع خدمة الدين كأثر لأرتفاع أسعار الفائدة وتراكم الديون بمعدلات اعلى من النمو.

٢- حلول موعد استحقاق أصل الدين خلال عامى ٢٠٢٤- ٢٠٢٥.

٣- الاستمرار فى الادارة غير الرشيدة للديون فى مشروعات غير مدرة لعائدات بالنقد الاجنبى كقطار المونتريو.

٤- ضغوط السيولة المتزايدة كأثر لتخارجات رؤوس الاموال مع ضبابية مشهد الاقتصاد الامريكى والعالمى والاحتمالية المرتفعة لدخولهم فى ركود اقتصادى.

٥- تحديات الملاءة المالية.

٦- انخفاض قيمة الجنية المصرى كأثر لقيامها بطباعة النقد والاقتراض الداخلى دون ضوابط.

٧- انخفاض النمو الحقيقى.

٨- ارتفاع حدة المخاطر الجيوسياسية واثرها على اختناق سلسلة التوريدات العالمية وعلى ايرادات مصر من النقد الاجنبى.

٩- ارتفاع مستوى عدم العدالة الاجتماعية والمساواة لمستويات غير مسبوقة كأثر لعدم العدالة الضريبية وهو ما ينعكس اثره على انخفاض الانفاق الحكومى الاجتماعى وارتفاع عجز الموازنة وارتفاع الدين الداخلى.

وأخيراً تنعكس الاثار الاقتصادية على الحياة الاجتماعية والسياسية من ارتفاع معدلات الفقر وانخفاض مستوى الرعاية الصحية والتعليمية لأبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، وهو ما يجب معه مواجهة تلك الاثار باعداد الحكومة على الفور لبرنامج حماية اجتماعية فعال ومرن وقابل للتوسع حال اندلاع الأزمات، و برنامج شامل للعدالة الاجتماعية لتحقيق المساواة بين أفراد الشعب في الفرص، ومساعدة الأسر المتضررة من الأزمة والأكثر احتياجاً خلالها على الصمود من خلال....

أ- التوسع فى شبكة الضمان الاجتماعى

ب-خفض الرسوم الجمركية على السلع الغذائية الأساسية كاللحوم والدواجن لمدة ٦ أشهر قابلة للتجديد وفقاً لمعطيات الأزمة.

ت-الارتقاء المنظومتي: التعليم والصحة والعمل على توفير التغذية السليمة لطلبة المدارس والمعاهد والكليات.

ث-زيادة الأجور مع ربطها ببرامج تدريبية تؤدى إلى زيادة معدلات الإنتاج، وإنتاجية للعامل وتحسين حقوق العمال النقابية وتحسين المعاشات.

ج- إيجاد السبل لدمج الزكاة والأنفاق الاجتماعى للفرد ضمن مصدر تمويل الانفاق الحكومى الاجتماعي، للحيلولة دون وصول تلك الأموال لغير مستحقيها.

ح- أن يشترط فى تقديم الدعم النقدى والعينى أن يتم تسليمه للأم وليس الأب، وأن يرتبط بانتظام الابناء الاطفال فى الدراسة والكشف الصحى الدورى عليهم.

خ- إنشاء صناديق ادخارية تكافلية للأسر مدعمة من الدولة، للمساعدة فى تعليم وزواج الأبناء والسكن والحج وذلك للأسر الفقيرة والمتوسطة.

د- النص دستورياً على حظر خصخصة القطاعين الصحى والتعليمى لما لهما من أهمية بالغة كأحد اهم آليات الحماية الاجتماعية مرونة وقابلية للتوسع فى مواجهة الأزمات.

ذ-سن تشريع يحدد هامش الربح للمنتج والتاجر مع فرض عقوبات مالية رادعة على مخالفته.

ر-سن تشريع يحدد نسبة الزيادة فى الايجارات سنوياً مع فرض عقوبات مالية رادعة على مخالفته.

وفى نهاية البحث....

ندعو لله أن يحفظ مصر آمنة مستقرة في زهاء ورخاء وإن كانت مصر تعاني اقتصاديا الآن فتلك كبوة عارضة سوف تمر كما مرت قبلها أعظم وأكبر من ذلك من أزمات تئن بها الأمم وعادت مصر قوة يشار إليها بالبنان، سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى وكل عموم وشئون مصر وأهلها....

وندعو الله التوفيق والسداد وأن يكون بحثنا قد اسهم بفكر متواضع مخلص فى عرض آثار برنامج صندوق النقد الدولى لمواجهة ازمة الدين العام الخارجى فى مصر.....

أولاً: المراجع باللغة العربية

- **د. إبراهيم عبد العزيز النجار**: محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية، كتاب جامعى كلية حقوق جامعة المنوفية، ٢٠٢٠،

- **أرنست فولف**: صندوق النقد الدولى قوة عظمى فى الساحة العالمية ترجمة **د. عدنان عباس على**: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والأدب بالكويت سلسلة عالم المعرفة، ٤٣٥ أبريل ٢٠١٦.

- **إريك فروم**، أزمة التحليل النفسي، ترجمة **د. طلال عتريس**: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ببيروت ١٩٨٨.

- **د. إيمان محمد خيرى السيد طايل**: إدارة أزمة الديون الخارجية فى الدول النامية دراسة مقارنة بين مصر والمكسيك، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠١٢.

- **جلال أمين**: قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمد على إلى عهد مبارك، دار الشروق، ٢٠١٢م.

- **دايفيد لاندز، بنوك وباشوات**: ترجمة عبد العظيم أنس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦،

- **د. رياض صالح أبو العطار**: ديون العالم الثالث على ضوء أحكام القانون الدولى، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣ .

- **عبد الرحمن الرافعى**: عصر إسماعيل– الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، (١٩٣٢ – ١٩٤٨).

- روبرتا غاتي، وفيديريكو بينيت، وهدى عاصم، ورنا لطفي، وجيانلوكا ميلي، وإلياس سوفانوف وعاصف إسلام . الصراع والديون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أبريل/ نيسان2024، واشنطن العاصمة البنك الدولى–1–10.1596/978 4:DOI–2098–4648الترخيص :نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IG.

- موقع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والبنك المركزى المصرى ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعبئة والاحصاء على شبكة الانترنت.

- تقرير آفاق الاقتصاد العالمى، التعامل مع أزمات ارتفاع الديون وتباطؤ النمو، صندوق النقد الدولى، أكتوبر ٢٠١٢، ٢٠٢١، ٢٠٢٣.

- النشرة الاحصائية الشهرية البنك المركزى المصرى العدد رقم ٣١١ فبراير ٢٠٢٣ .